

الطلاق الثالث في مجلس واجد في الفقه الإسلامي



قسم الأحوال الشخصية
كلية الدراسات الإسلامية جامعة المحمدية مكسر

١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م



موافقة المشرفين

بعد اطلاع على الرسالة المقدمة من الطالب: عبد الخالق نوردين, رقم
القيود: ١٠٥٢٦٠٠٠٣٤١١, بعنوان: "الطلاق الثلاث في مجلس واحد في الفقه
الإسلامي", وبعد إجراء الإصلاحات اللازمة, قررنا على أن الرسالة المذكورة قد استوفت
الشروط المطلوبة وأنها صالحة لترتيبها على وجه الرسالة العلمية بكلية الدراسات الإسلامية
جامعة محمدية مكسر.

مكسر، ١٣ جماد الأولى ١٤٣٦ هـ
٥ مارس ٢٠١٥ م

المشرف الثاني

المشرف الأول

الدكتور يسري محمد أرشد

الدكتور عباس باجو مبرو

رقم التوظيف:

رقم التوظيف: ١١١٤٠٤٣



FAKULTAS AGAMA ISLAM
UNIVERSITAS MUHAMMADIYAH MAKASSAR

Kantor: Jl. Sultan Alauddin No.259 Talasalapang(Gedung Iqra 1.4)Tlp:(0411)8669972/865375Makassar 90221

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
BERITA ACARA MUNAQASYAH

Dekan Fakultas Agama Islam Universitas Muhammadiyah Makassar, setelah mengadakan sidang munaqasyah pada :

Hari/Tanggal : Sabtu, 09 Jumadil Ula 1436 H/ 28 Februari 2015 M
Tempat : Gedung Prodi Ahwal Syakhsiyah, Fakultas Agama Islam
Universitas Muhammadiyah Makassar Jl. St. Alauddin
No.259 Makassar.

MEMUTUSKAN

Bahwa Saudara,

Nama : Abdul Chaliq Nurdin
NIM : 105260003411
Judul skripsi : al-Thalaq al-Tsalats Fi Majlisin Wahid Fi al-Fiqhi
al-Islami
Dinyatakan : LULUS

Ketua

Secretaris


Drs. H. Mawardi Pewangi, M.Pd.I
NBM : 554 612


Dr. Abd. Rahim Razag, M.Pd
NIDN : 0999005374

Pembimbing I

Pembimbing II

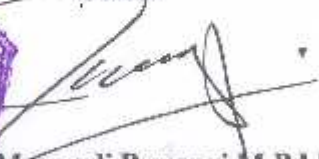

Dr. Abbas Baco Miro, Lc. MA
NBM : 1114043


Dr. Yusri M. Arsyad, Lc. MA

Makassar, 14 Jumadil Ula 1436 H
05 Maret 2015 M



Dekan


Dr. Mawardi Pewangi, M.Pd.I
NBM : 554 612



FAKULTAS AGAMA ISLAM
UNIVERSITAS MUHAMMADIYAH MAKASSAR

Kantor: Jl. Sultan Alauddin No.259 Tulasulung(Gedung Iqra Lt.4)Tlp:(0411)8669972/865375Makassar 90221

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
PENGESAHAN SKRIPSI

Skripsi yang berjudul :**"al-Thalaq al-Tsalats Fī Majlisin Wahid Fī al-Fiqhi al-Islami"**, telah diujikan pada hari/tanggal: Sabtu, 09 Jumadil Ula 1436 H, bertepatan dengan tanggal 28 Februari 2015 M di hadapan tim penguji, dan dinyatakan telah diterima dan disahkan sebagai salah satu syarat untuk memperoleh gelar Sarjana Hukum Islam (S.H.I) pada Fakultas Agama Islam Universitas Muhammadiyah Makassar.

Makassar, 14 Jumadil Ula 1436 H
5 Maret 2015 M

Dewan Penguji :

1. Ketua : Drs.Mawardi Pewangi, M.Pd.I

2. Sekretaris : Dr.Abd.Rahim Razak, M.Pd

Tim Penguji

1. Dr.Abbas B. Miro, Lc.MA

2. Dr.Yusri M.Arsyad, Lc.MA

3. Dr.Anwar Sadat, M.Ag

4. Lukman Abd.Shamad, Lc

Disahkan,

Dekan Fakultas Agama Islam



Drs. Mawardi Pewangi, M.Pd.I

NBM : 554 612

التصريح بأصالة الرسالة

يقر الباحث بكل وعي وأمانة بأن هذه الرسالة حق من نتائج يدي الباحث نفسه. وإن ثبت فيما بعد أنها منسوخة من كتاب آخر ، أو مساعدة الشخص الآخر كلها أو بعضها ، فالرسالة والشهادة التي حصل عليها الباحث ملغتان.

مكسرة ٥ جمادى الأولى ١٤٣٦ هـ

٢٤ فبراير ٢٠١٥ م

الباحث

عبد الخالق نوردين

رقم القيد: ١٠٥٢٦٠٠٠٣٤١١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلمة التمهيدية

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾

وقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا

رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾

وقوله أيضاً: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿ۙ﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ يُطِيعُ أَمْرَهُ ۗ فَكُنْ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه

وسلم، وشر الأمور محدثاتها، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد: فهذا البحث المتواضع كتبه بعون الله تبارك وتعالى، تحت العنوان "الطلاق

الثلاث في مجلس واحد في الفقه الإسلامي".

وقد اجتهدت في كتابة هذا البحث من جمع المواد التي تتعلق بالموضوع و تنظيمها ،وأدفت فيه من كلامي من تعليق كلام العلماء و الخلاصة مني ليكون هذا البحث كاملا و شاملا، و لكن قد يوجد هناك الخطأ والنقصان ،لذلك أرجو من القراء النقد والاقتراحات.

وبهذه المناسبة ،قد شكر الباحث شكرا جزيلاً وأحلى التقدير بعد الشكر لله عز وجل إلى والدي وإخوتي الذين قد قاموا بتربية الباحث تربية حسنة ودعمه بدعم مالي وأدبي حتى يطمئن من أن يواصل دراسته.

وإلى كل من ساهم وبشارك في إتمام هذه الرسالة البسيطة ،وأخص بالذكر:

١. رئيس الجامعة الدكتور إروان عاقب، ونوابه الذين قد بذلوا جهودهم واهتمامهم بالجامعة حتى يتمكن الباحث من أن يواصل دراسته فيها براحة واطمئنان.
٢. الدكتور محمد محمد طيب عوري حفظه الله تعالى الذي قد بذل كل من جهوده لنصر الدعوة إلى الله، وخاصة اهتمامه، ومساعدته وتربيته للباحث حتى يتمكن من الدراسة في المعهد تحت مؤسسة مسلمي آسيا الخيرية ودراسة في الجامعة.

٣. عميد كلية الدراسات الإسلامية بجامعة المحمدية مكسر، الأستاذ الفاضل موارد

بيوانجي ونوابه الذين قد أحسنوا الإدارة والخدمة.

٤. مدير معهد البر جامعة المحمدية مكسر الأستاذ لقمان عبد الصمد الذي قد أعطى الفرصة للباحث في الدراسة في المعهد.

٥. رئيس قسم الأحوال الشخصية، الأستاذ الفاضل الدكتور إلهام مختار، الذي قد أحسن الإدارة والخدمة في القسم و للطلاب عامة والباحث خاصة حتى تيسر من إتمام الدراسة.

٦. الأستاذ الدكتور عباس باجو مبرو و الأستاذ الدكتور محمد يسري أرشد، المشرفان الكريمان اللذان قد قاما بتوجيه الباحث في طريقة الكتابة وتبويب هذه الرسالة.

٧. الأساتذة للقسم الأحوال الشخصية المخلصون الفضلاء الذين قد اقتبس الباحث منهم أفكارهم وأخذ منهم علومهم وتعلمد بين أيديهم حتى يتخرج في الجامعة ملمين بعلوم كثيرة مختلفة الأنواع ومتفاوتة الألوان.

٨. رئيس مكتبة قسم الأحوال الشخصية وأعضاؤه الذين قد أحسنوا المعاملة مع الرائيين ويسروا لهم الإعارة حتى يتمكن من الحصول على الكتب التي يحتاج إليها في إعداد الرسالة.

٩. الموظفون الذين قد عملوا على تيسير عمليات التعليم، وخاصة فيما يتعلق بالأمور الإدارية حيث يجد الباحث خدمة جيدة التي لا يكاد اللسان يستطيع التعبير عنها.

١٠. الأستاذ إروان فطري أجو الذي قد أعطاني الترقية و التوجيهات والفرصة للدراسة في معهد البر ومواصلة الدراسة في قسم الأحوال الشخصية جامعة المحمدية مكسر.

١١. الزملاء والأصدقاء الأعراف الذين عاصروا الباحث في طلب العلم من النفس الجامعة، ومن غيرهم، من المعاملات المهمة والجيدة.

وأسأل الله تعالى أن يتفح هذا البحث المتواضع للدين والمسلمين و يجعله خالصا لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه.
وصلى الله على نبينا محمد والحمد لله رب العالمين

الباحث

عبد الخالق نوردين

مستخلص البحث

عبد الخالق نوردين, ٢٠١٥ الطلاق الثلاث في مجلس واحد في الفقه الإسلامي

(المشرف الأول عباس باجو ميرو والمشرف الثاني يسري محمد أرشد)

هذا البحث يتحدث عن المسألة الفقهية المهمة وهي على ثلاث المشكلات

وهي: مفهوم الطلاق الثلاث في مجلس واحد, ما وجوه وأسباب اختلاف العلماء فيه , وما هو الراجح من أقوالهم.

لهذه المشكلة سلك الباحث في كتابة هذا البحث بطريقة الدراسة المكتبية بجمع المواد

وتتبع أقوال العلماء, ويقارن بين أقوالهم ثم تنظيمه في البحث.

والنتيجة منها تبين لنا أن هذه المسألة على أربعة أقوال أولاً: أن الطلاق الثلاث في

مجلس واحد يقع ثلاثاً, وثانياً: أنه يقع واحدة فقط, وثالثاً: أنه يفرق بين المدخول بها وغير

المدخول بها إذا كانت المدخول بها يقع ثلاثاً, وإذا كانت غير المدخول بها يقع واحدة

فقط, أما القول الرابع: أنه لا يلزم به شيء. بعد الاطلاع على الأدلة لكل أقوال, تبين لنا أن

هذه المسألة تدور بين القول الأول والقول الثاني, لقوة المناقشة بينهم. و أميل إلى القول الثاني

لقوة أدلتهم واستتباط أحكامهم في هذه المسألة

ABSTRAK

Abdul Chaliq Nurdin, 2015 *al-Thalaq al-Tsalats fi Majlisin Wahid fi al-Fiqhi al-Islami* (Pembimbing I Abbas Baco Miro dan Pembimbing II Yusri M. Arsyad).

Skripsi ini bertujuan untuk mengetahui tentang masalah fiqih penting berkaitan tentang thalaq berdasarkan tiga persoalan utama yaitu : pemahaman tentang thalaq tiga dalam satu majelis, kemudian bagaimana dan apa penyebab perbedaan pendapat ulama dalam masalah tersebut, dan pendapat siapa yang paling rajih diantara mereka.

Dalam skripsi ini, penulis menggunakan metode penelitian pustaka dengan cara pengumpulan materi-materi yang berkaitan dengan masalah yang ingin diteliti, melalui buku-buku para ulama terdahulu dan kontemporer, dan juga tulisan-tulisan para ulama dan majalah yang berkaitan dengan permasalahan tersebut. Kemudian penulis meneliti perkataan-perkataan para ulama tersebut, kemudian membandingkan perkataan antara ulama yang satu dengan yang lainnya.

Hasil dari penelitian tersebut, menunjukkan bahwa permasalahan thalaq tiga ini terdapat empat pendapat ulama tentangnya, pendapat pertama mengatakan bahwa thalaq tersebut jatuh tiga sekaligus, pendapat kedua, mengatakan bahwa thalaq tersebut jatuh satu kali saja, pendapat ketiga dibedakan antara yang sudah dukhul dan belum, yang sudah dukhul jatuh tiga sekaligus, dan yang belum dukhul jatuh sekali saja, kemudian pendapat keempat tidak jatuh apapun padanya.

Setelah melihat dalil-dalil dari setiap pendapat, penulis berkesimpulan bahwa, pendapat pertama dan kedua memiliki pendalilan yang kuat dibandingkan dengan pendapat ketiga dan keempat. Dan setelah meneliti pendapat pertama dan pendapat kedua, penulis berkesimpulan bahwa pendapat yang rajih diantara mereka adalah pendapat yang kedua, disebabkan kuatnya pendalilan mereka dan kuatnya istinbat hukum mereka tentang permasalahan thalaq tiga ini.

الباب الأول

مقدمة

الفصل الأول : خلفية البحث

إن الإسلام يتبنى أن يكون عقد الزواج مؤبدا لا فراق فيه. نعلم أنه يشرع لأناس يعيشون على الأرض، هم خصائصهم و طباعهم البشرية، لذا شرع لهم كيفية الخلاص من هذا العقد وهو الطلاق، إذا تعثر العيش وضائق السبل، وفشلت الوسائل للإصلاح. فكثيرا ما يحدث بين الزوجين عرض الأسباب والدواعي، ما يجعل الطلاق ضرورة لازمة ووسيلة منجبة لتحقيق الخير و الاستقرار العائلي والاجتماعي لكل منهما. فقد يتزوج الرجل المرأة ثم يتبين أن بينهما تباينا في الأخلاق وتنافرا في الطباع فيرى كل من الزوجين نفسه غريبا عن الآخر نافرا منه وقد يطلع أحدهما من صاحبه بعد الزواج على ما لا يحب، ولا يرضى من سلوك شخصي، أو عيب خفي، إلى غير ذلك من الأسباب والدواعي، التي لا تتوفر معها المحبة بين الزوجين ولا يتحقق معهما التعاون على شؤون الحياة والقيام بحقوق الزوجية كما أمر الله تعالى.

لهذا شرع الطلاق وسيلة للقضاء على تلك المفاسد و للتخلص من تلك الشرور.

فيكون الطلاق لذلك أمرا لا بد منه للخلاص من رابطة الزواج التي أصبحت لا تحقق المقصود منها.

ومن المسائل الفقهية التي تتعلق بالطلاق يعني الطلاق الثلاث بكلمة واحدة أو في مجلس واحد. وهذه المسألة ما زالت تشغل بال المسلمين في كل العصور والأمصار واختلف العلماء فيها السلف والخلف. بعضهم يقولون أن هذا الطلاق يقع ثلاثا وبعضهم يقولون أنه لا يقع إلا طلقة واحدة رجعية فقط.

لمخالفة العلماء في هذه المسألة ومعرفة أدلتهم وأسباب اختلافهم فيها، يتصدى الباحث لكتابة هذا الموضوع لأهميته

الفصل الثاني : مشكلات البحث

بناء على ما تقدم من خلفية البحث، وضع الباحث للمشكلات الرئيسية في هذا البحث بالأمثلة التالية، وهي

١. ما مفهوم الطلاق الثلاث في مجلس واحد؟
٢. ما وجوه وأسباب اختلاف العلماء في وقوع الطلاق الثلاث في مجلس واحد؟
٣. ما الأرجح بين أقوالهم عند الباحث؟

الفصل الثالث : توضيح معاني الموضوع

للحصول على المعلومات الدقيقة حول المقصود من عنوان البحث، شرح الباحث الكلمات الواردة فيه و هي "الطلاق الثلاث في مجلس واحد في الفقه الإسلامي"، إذ معرفة هذا الموضوع يوضح إجماع الكتابة ويحدد مبحث الرسالة ويسهل للقراء فهم موضوع البحث والمقصود فيه. وتتمثلها فيما يلي:

١. الطلاق
الطلاق في اللغة كما بين في معجم الوسيط هو من طلق يطلق طلوفاً و طلاقاً يعني: تحرر من قيده ونحوه، وطلق المرأة من زوجها طلاقاً: تحللت من قيد الزوج وخرجت من عصمته. وطلق يده بالخير طلقاً: بسطها للجود والبذل. و طلق فلاناً الشيء : اعطاه إياه. و الطلاق في الشرع : رفع قيد النكاح المتعقد بين الزوجين بألفاظ مخصوصة.^١
أما الطلاق الثلاث هو الطلاق الذي يقع ثلاثاً أو باثناً.

^١ المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية، الطبعة الخمسة، منقحة، مكتبة الشروق الدولية جمهورية مصر العربية، ١٤٣٢-٢٠١١، مادة طلق، ص: ٥٨٣.

٢. مجلس

مجلس يكسر اللام المصدر من جلس يجلس جلوساء الجلوس: القعود. والمجلس هو

موضع الجلوس، وهو من الظروف غير المتعدي إليها الفعل بغير في.

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾^٢

قيل: يعني: مجلس النبي صلى الله عليه وسلم.^٣

والمقصود في مجلس واحد هنا يعني في وقت ومكان واحد.

٣. الفقه

بين في المعجم الوسيط أنه لغة تعني الشئ ومنه قول الله تعالى:

﴿مَا تَشْفِقُ كَثِيرًا مَّا تَقُولُ﴾^٤

وقوله عز وجل: ﴿وَلَكِنْ لَا تَشْفَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾^٥

والفقه اصطلاحاً هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها

التفصيلية. وقد يطلق الفقه على الأحكام نفسها.^٦

^١ سورة المجادلة: ١١

^٢ لسان العرب، الأمام العلامة ابن منظور (٦٣٠ - ٧١١)، طبعة جديدة مصححة و ملونة اعتدى بتصحيحها امين محمد عبد الوهاب و محمد الصادق العبيدي، الطبعة الثالثة الجزء الثاني و الثالث و الرابع ت - ج، دار احياء التراث العربي و مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان... ١٤١٦ ط١ - ١١٦٦ ص، ٣٢٧

^٣ سورة هود: ٩١

^٤ سورة الإسراء: ٤٤

إذا الطلاق الثلاث في مجلس واحد في الفقه الإسلامي هنا معناه: الطلاق الذي تطلق به الرجل امرأته ثلاثاً بلفظ واحد أو بألفاظ متفرقات في وقت و مكان واحد عند أحكام الشريعة الإسلامية.

كأن يقول الرجل لإمرأته: "طلقتك ، طلقتك ، طلقتك" ، أو قال : "أنت طالق ثلاثاً مباشرة في ذلك الوقت والمكان".

الفصل الرابع: أهداف البحث

من أهداف هذا البحث هي:

1. معرفة مفهوم المسألة الفقهية التي تتعلق بالطلاق خاصة عن الطلاق الثلاث في مجلس واحد.
2. معرفة موقف العلماء من الطلاق الثلاث في مجلس واحد واختلافهم فيه.
3. معرفة أدلة العلماء في وقوع الطلاق الثلاث في مجلس واحد و أسباب اختلافهم فيه.

4. معرفة استنباط الأحكام من العلماء في هذه المسألة.

¹ نسخة من الطاء مكتب الفقه الميسر في ضوء الكتاب والمنة، الطبعة الأولى ١٤٣٢- ٢٠١١، دار العالمية للنشر و التوزيع، مصر. عند التمهيد ص ٤٤

الفصل الخامس : فوائد البحث

أما الفوائد لهذا البحث فهي:

١. يستطيع القراء أن يعرفوا موقف العلماء في مسألة الفقهية، خاصة في المسألة التي

تتعلق بالطلاق.

٢. تقدم المراجع للناس من أداة الاطلاع على المسألة الفقهية، خاصة في مسألة

الطلاق.

٣. زيادة معارف القراء و بالخصوص من الباحث نفسه عن الفقه الإسلامي خاصة عن

الطلاق.

٤. التعرف على وجوه اتفاق العلماء واختلافهم في الفقه الإسلامي.

٥. دفع المجتمع عن وقوع في شيء محرم وبدعة لأن هذا الطلاق الثلاث في مجلس

واحد من نوع الطلاق البدعي المحرم.

٦. تشجيع للمجتمع في دراسة علم الفقه عامة و فقه المناكحات والطلاق خاصة.

٧. تنمية دراسة الفقه الإسلامي في الجامعة.

الفصل السادس: مناهج البحث

في كتابة هذا البحث، سلك الباحث عدة طرق في المرحلتين، كما يأتي:

١. مرحلة جمع المواد

في هذه المرحلة يستخدم الباحث الطريقة المكتبية بوسائل جمع و قراءة الكتب والمقالات المتنوعة في المكتبة المتعلقة بهذا البحث مثلاً كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية "مجموع الفتاوى" وكذا الكتاب الذي يتحدث عن الموضوع من الكتب الفقهية الأخرى.

١. مرحلة تنظيم المواد

ففي هذه المرحلة يستخدم الباحث الطريقة الاستقرائية وهي يتبع الباحث و يستقرأ الكلام من الكتب التي تتعلق بالموضوع ثم نقله و نظمه في البحث .وهذا النقل إما حرفاً حرفاً من كلامهم وإما بتعبير الباحث غير أن معناه لا يخرج من معنى الذي أراداه المؤلف. ثم بعد ذلك عرض الباحث الكلام أو الأقوال من العلماء في هذه المسألة، و يقارن بين أقوالهم، ثم يأتي الباحث بالقول الراجح منهم.

الفصل السابع : دراسة المراجع الأساسية

لم يكن هناك بحثا جامعا مستقلا في هذا الموضوع. ولكن هذا الموضوع قد تكلم علمائنا عنه في عدة الكتب الفقهية. ويضع هذا الموضوع في كتاب الطلاق باب الطلاق السني والبدعي، وبين هناك عن المقصود بالطلاق الثلاث في كلمة واحدة أو في مجلس واحد وأيضا عن اختلاف العلماء في هذه المسألة. بعضهم يرجحون من أقوالهم وبعضهم يذكرون أدلتهم ولم يرجحوا أقوالهم.

وفي هذا البحث، جعلته بحثا تحليليا مستقلا. وذكرت فيه اختلاف العلماء مع أدلتهم ثم أرجح من أقوالهم التي أميل إليها. وميزة هذا البحث هي:

١. أن هذا البحث باللغة العربية، إذ لم نجد كمثل هذا الموضوع باللغة العربية في هذا البلد.

٢. أن هذا الموضوع جعله الباحث بحثا جامعا مستقلا، لم نجد أحدا الذي يكتب

كمثل هذا الموضوع كبحث مستقل.

٣. يكون هذا الموضوع بحثا مرتبا مستقلا ليسهل للقراء معرفة هذه المسألة.

الفصل الثامن : محتويات البحث

يتكون هذا البحث من أربعة أبواب، لكل باب فصول. فالباب الأول هو المقدمة وتحتة عدة فصول وهي الفصل الأول يتحدث عن خلفية البحث و الفصل الثاني عن مشكلات البحث و الفصل الثالث عن توضيح معاني الموضوع، و الفصل الرابع عن أهداف البحث، و الفصل الخامس عن أهمية البحث، و الفصل السادس مناهج البحث، و الفصل السابع عن دراسة المراجع الأساسية، و الفصل الثامن عن محتويات البحث. أما الباب الثاني فيتحدث عن الطلاق وحقيقته في الفقه الإسلامي وتحت عدة فصول و هي الفصل الأول عن تعريف الطلاق و مشروعيته و حكمه و حكمته ، و الفصل الثاني عن شرط صحة الطلاق، و الفصل الثالث عن الطلاق السني و البدعي الذين يتعلقان بالموضوع. و الباب الثالث عرض كلام أو أقوال العلماء عن مسألة الطلاق الثلاث، و ذكر أدلتهم. و الباب الرابع الخاتمة و فيها الخلاصة والاقتراحات.

ومستخلصه في الهيكل التالي:

الباب الأول : المقدمة

الفصل الأول : خلفية البحث

الفصل الثاني : مشكلات البحث

الفصل الثالث : توضيح معاني الموضوع

الفصل الرابع : أهداف البحث

الفصل الخامس : فوائده البحث

الفصل السادس : مناهج البحث

الفصل السابع : دراسة مراجع أساسية

الفصل الثامن : محتويات البحث

الباب الثاني : الطلاق وحقيقته في الفقه الإسلامي

الفصل الأول : تعريف الطلاق ومشروعيته وحكمه وحكمته

١. تعريف الطلاق

٢. مشروعية الطلاق

٣. حكم الطلاق

٤. حكمه الطلاق

الفصل الثاني : شرط صحة الطلاق

١. من يصح طلاقه

صيغة الطلاق

الفصل الثالث : الطلاق السني والبدعي

الباب الثالث : الطلاق الثلاث في مجلس واحد في الفقه الإسلامي

الفصل الأول : مفهوم الطلاق الثلاث في مجلس واحد

الفصل الثاني : وجوه اختلاف العلماء في مسألة الطلاق الثلاث في مجلس

واحد

الفصل الثالث : الأدلة من كل أقوال في هذه المسألة

أ. الأدلة من أصحاب القول الأول

ب. الأدلة من أصحاب القول الثاني

ت. الأدلة من أصحاب القول الثالث

ث. الأدلة من أصحاب القول الرابع

الفصل الرابع : مناقشة الأدلة لكل أقوال

أ. مناقشة أدلة القول الأول

ب. مناقشة أدلة القول الثاني

ت. مناقشة أدلة القول الثالث

ث. مناقشة أدلة القول الرابع

الفصل السادس : سبب الخلاف في هذه المسألة

الفصل السابع : القول المراجعه عند الباحث

الباب الرابع : الخاتمة

الأول : الخلاصة

الثاني : الاقتراحات



الباب الثاني

الطلاق وحقيقته في الفقه الإسلامي

الفصل الأول : تعريف الطلاق و مشروعيته و حكمه و حكمته.

١. تعريف الطلاق

قد سبق تعريف الطلاق في توضيح معاني الموضوع، لكن نريد أن نزيد في التعريف من أقوال العلماء فيما يلي:

قال الشافعية في تعريف الطلاق أنه حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، أو هو تصرف مملوك للزوج يحدّثه بلا سبب، فيقطع النكاح.^١ وقال ابن حجر رحمه الله تعالى:^٢ "الطلاق في اللغة حل الوثاق، مشتق من الإطلاق وهو الإرسال و الترك، وفلان

طلق اليد بالخير أي كثير البذل، و في الشرع : حل عقد التزويج فقط، وهو موافق

^١ حنبلية الوجيز في فقه الإمام الشافعي، العلامة الفقيه الحجة أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق علي معوض و عدل عبد الموجود، الجزء الثاني كتاب الطلاق الطبعة الأولى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والتوزيع بيروت لبنان، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ص ٥٦.

^٢ هو أحمد بن علي بن محمد الكناشي العسقلاني أبو فضل، شهاب الدين، ابن حجر من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان "فلسطين" واد سنة ٧٧٢ هـ الموافق سنة ١٣٧٢ م بالقاهرة، توفى بها سنة ٨٥٢ هـ الموافق سنة ١٤٤٩ م، أنظر: ميل السلام الصنعلي ص ٣.

لبعض أفراد مدلوله اللغوي".^١

و قال ابن قدامة^{١١} رحمه الله تعالى: "الطلاق حل قيد النكاح".^{١١}

ومن قولهم، يتبين لنا أنهم اتفقوا على أن الطلاق في الشرع هو حل قيد النكاح ،

وهذا هو مفهوم الطلاق هنا عند بعض العلماء سلفا وحلقا.

٢. مشروعية الطلاق

الطلاق كما بين العلماء مشروع، واتفقوا على مشروعيته. والأصل في مشروعيته

الكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَقْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ

بِإِحْسَانٍ﴾^{١٢} وقال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا

الْعِدَّةَ﴾^{١٣}

^١ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الإمام الحافظ أبي العاصم أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٦هـ) تحقيق برار بن حيان، الجزء الثاني عشر، الطبعة الأولى دار ابن حبان، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٤١٦.

^{١١} هو الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الصلحي الحنبلي، ولد بباندة جماعيل من قرى نابلس بفلسطين عام ٥٤١ هـ، ولما كان في الثامنة من عمره استولى الصليبيون على فلسطين، فرحل مع عائلته إلى دمشق حيث استقروا بمنطقة الصالحية فيها قسموا إليها، وهناك حفظ القرآن الكريم والكثير من المتون وتلمذ على والده وعلى بعض شيوخ دمشق منهم أبو المكارم الأزدي (٥٦٠ هـ)، وأبو المعالي النمشقي (٥٧٦ هـ)، وتوفي رحمه الله يوم السبت يوم عيد الفطر سنة ٦٢٠ هـ، ودفن في سفح قاسيون بصالحية دمشق، أنظر: كتاب عمدة الفقه لابن قدامة عند ترجمة ابن قدامة ص ٩، المكتبة العصرية لبنان ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.

^{١٢} موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي النمشقي الحنبلي، المعنى تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المصنب التركي وعبد القاه محمد الطو، الجزء السابع، الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة مصر، ١٩٩٢-١١١٢ ص ٩٦.

وقال تعالى: ﴿يُنْفِقُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ

تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَعَّوَهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۝﴾^{١٤}

في الآية المذكورة، تدل على وجود الطلاق في الشريعة الإسلامية. وأنه مرتان وهو

الطلاق الرجعي، والمرة الأخيرة هي الطلاق الثالث وبعده يكون بائنا بينونة كبرى.

وأما السنة فروى أبو داود عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: "أن النبي صلى الله

عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعه"^{١٥}.

وروى أيضا الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: "كان تحتي امرأة أحيها

وكان أبي يكرهها فأمرني أبي أن أطلقها، فأبيت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم،

فقال: "يا عبد الله ابن عمر! طلق امرأتك"^{١٦}.

وكذا روى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض، فذكر

ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فتغيط فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم

^{١٤} سورة البقرة: ٢٢٩

^{١٥} سورة الطلاق: ١

^{١٦} سورة الأحزاب: ٤٩

^{١٧} الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح متن أبي داود، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩-١٩٩٨، كتاب الطلاق، بلب في المراجعة الحديث رقم ٢٢٨٣ ص ٣٤

^{١٨} الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح متن الترمذي، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠-٢٠٠٠م الحديث رقم ١١٨٩ في كتاب النكاح بلب ما جاء في الرجل يسأله أبوه أن يطلق امرأته، ص ٦٠٩

قال: "ليراجعها، ثم ليمسكها حتى تظهر، ثم تحيض فتطهر، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها

قبل أن يمسه، فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء".^{١٧}

في الأحاديث المذكورة تبين لنا أن الطلاق حدث في عهد رسول الله صلى الله عليه

وسلم وفعله صلى الله عليه وسلم نفسه في عهده وأصحابه أيضا بعده.

وأما الإجماع فقد نقله غير واحد من الأئمة، مثلاً النووي^{١٨} رحمه الله تعالى حينما

تكلم عن الطلاق، فقال: "وأجمعت الأمة على جواز الطلاق".^{١٩}

وكذلك ابن قدامة المقدسي الحنبلي رحمه الله تعالى بين تفصيلاً عن مشروعية الطلاق

وبين فيه أسباب أو دواعي مشروعية الطلاق في الشريعة الإسلامية، وقال: "وأجمع الناس على

جواز الطلاق والعيرة دالة على جوازه، فإنه ربما فسدت الحال بين الزوجين، فيصير بقاء

التكاح مفسدة حضية، وضراً مجرداً، يلزم الزوج الثقة والسكينة، وحبس المرأة مع سوء

^{١٧} البخاري، الامام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل صحيح البخاري، ط. ٦، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤٣٠-٢٠٠٩، ص. ٩٨٧، الحديث رقم ٥٢٥٦.

^{١٨} هو محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي المشفق، ولد في نوى إحدى قرى في حوران بسوريا في شهر المحرم ٦٣٦ هـ، ثم انتقل إلى دمشق لطلب العلم في السنة التاسعة عشرة من عمره، وتلقى على أكثر من عشرين عالماً من خيرة علماء عصره، مثلاً أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي و عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، وتوفي رحمه الله ٢٤ رجب سنة ٦٧٦ هـ في نوى ودفن فيها، انظر كتاب شرح الأربعين النووية للإمام ابن دقيق العيد، ط. ٥، دار السلام، ١٤٣٣ هـ، ٢٠١٢ م، ص. ٩-١٨.

^{١٩} المجموع شرح المهذب، الامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق وتعليق محمد نجيب المطيعي، مكتبة الارشاد، جدة المملكة العربية السعودية، بدون سنة، ج. ١٨، ص. ٢٠٣.

العشرة، والخصومة الدائمة من غير فائدة، فاقتضى ذلك الشرع ما يزيل النكاح، لتزول
المفسدة الحاصلة منه".^{٢٠}

ومن بيان الأدلة من القرآن والسنة و الإجماع وذكر أقوال العلماء في مسألة الطلاق، تبين لنا
أن الطلاق مشروع في الشريعة الإسلامية وهو الوسيلة الأخيرة التي شرع الشارع لحل مشكلة
بين الزوجين.

٣. حكم الطلاق

أما حكم الطلاق، فقد قال صلاح الفوزان بن عبد الله الفوزان حفظه الله تعالى^{٢١} ،
بيانا تفصيلا وديقا: "وأما حكمه أي حكم الطلاق فهو يختلف باختلاف الظروف
والأحوال، تارة يكون مباحا، وتارة يكون مكروها، وتارة يكون مستحبا، وتارة يكون واجبا،
وتارة يكون حراما، فتأتي عليه الأحكام الخمسة".^{٢٢}

^{٢٠} موفق الدين بن قدامة المقدسي المشقي، المنقح، الجزء العاشر، الطبعة الثانية هجر للطباعة والنشر والتوزيع
والإعلان القاهرة مصر. ١٤١٢-١٩٩٢ ص ٢٢٢

^{٢١} هو صلاح بن فوزان بن عبد الله آل فوزان، من أهل الشمالية الوطاعين من قبيلة النواصر ولد سنة ١٣٥٤ هـ، توفي
وأبوه وهو صغير، فقربى في أسرته، وتعلم القرآن الكريم، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة على يد إمام مسجد البلد ثم التحق بمدرسة
الحكومة في بلدته حين افتتاحها في الشمالية عام (١٣٦٩) وأكمل دراسته الابتدائية في المدرسة الفيصلية ببريدة عام (١٣٧١) ثم التحق
بالمعهد العلمي ببريدة عند افتتاحها عام (١٣٧٣) وتخرج منه عام (١٣٧٧) والتحق بكلية الشريعة بالرياض وتخرج منها عام
(١٣٨١)، نال درجة الماجستير في الفقه ونال درجة الدكتوراه في الفقه أيضا، وكلاهما من كلية الشريعة. أنظر: كتاب الأجوبة المفيدة
عن أسئلة المناهج الجديدة: جمال بن فريحان الحارثي ١٤٢٤ هـ دار المنهاج، القاهرة، مصر.
^{٢٢} الملخص الفقهي ص. ٣٨٥-٣٨٧.

و قال صالح الفوزان حفظه الله تعالى عند حكم الطلاق مفصلا:

- فيكون مباحا إذا احتاج إليه الزوج، لسوء خلق المرأة والتضرر بها، مع عدم حصول الغرض من الزواج مع البقاء عليه.

- ويكره الطلاق إذا كان لغير حاجة، بأن كانت حال الزوجين مستقيمة، وعند بعض الأئمة يجرم في هذه الحال، والراجح أنه مباح مع الكراهة، لحديث: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق"^{٢٣} فسماه النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث حلالا مع كونه ميقوضا عند الله تعالى، فدل على كراهته في تلك الحال مع إباحته، ووجه كراهته أن فيه إزالة للنكاح المشتمل على المصالح المطلوبة شرعا.

- ويستحب الطلاق في حال الحاجة إليه بحيث يكون في البقاء على الزوجية ضرر على الزوجة، كما في حال الشقاق بينها وبين الزوج، وفي حال كراهتها له، فإن في بقاء النكاح مع هذه الحال ضررا على الزوجة، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: "لا ضرر ولا ضرار"^{٢٤}.

^{٢٣} رواه أبو داود في مسنده، الجزء الثاني في كتاب الطلاق باب في كراهية الطلاق، الحديث رقم ٢١٨٠ ص ٢٢٠، قال الإمام الألباني: "حديث ضعيف".
^{٢٤} حديث صحيح رواه أحمد في مسنده، الحديث رقم ٢٨٦٧ ص ٣١٣.

- ويجب الطلاق على الزوج إذا كانت الزوجة غير مستقيمة في دينها، كما إذا كانت تترك الصلاة أو تؤخرها عن وقتها، ولم يستطع تقويمها، أو كانت غير نزيهة في عرضها، فيجب عليه طلاقها في تلك الحال على أصح القولين.

ثم قال حفظه الله تعالى: "وكذا يجب على الزوج الطلاق إذا آلى من زوجته، بأن حلف على ترك وطئها، ومضت على أربعة أشهر، وأبى أن يطأها ويكفر عن يمينه، بل استمر على الامتناع على وطئها، فإنه حينئذ يجب عليه طلاقها، ويحرم عليه، لقول الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرِيضٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَانَ فَأُوْءِ قَانَ اَللّٰهُ غَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ. وَاِنْ عَزَمُوا الطَّلٰقَ فَاِنَّ اَللّٰهَ سَمِيْعٌ عَلِيْمٌ﴾".

- ويحرم الطلاق على الزوج في حال حيض الزوجة ونفاسها، وفي طهر وطمئنها فيه ولم يتبين حملها، وكذا إذا طلقها ثلاثاً".

ومن هذا البيان، نعرف أن الطلاق تحريمي عليه الأحكام الخمسة، قد يكون واجباً، وقد يكون حراماً، وقد يكون مستحباً، وقد يكون مكروهاً، وقد يكون مباحاً، وما هو

الأصل؟ الأصل في الطلاق الكراهة.

وبهذا قال محمد بن صالح العثيمين^{٢٦} رحمه الله تعالى^{٢٧}: "الأصل الكراهة، يعني الأصل

في الطلاق الكراهة، والدليل قول الله تعالى في الذين يؤلون من نسائهم، يعني يخلف أنه ما

يعطونها: ﴿فَإِنْ فَأُو فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^{٢٨}، ففي الطلاق

قال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^{٢٩}، وهذا شيء من التهديد، لكن في الفئدة قال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ

رَحِيمٌ﴾^{٣٠}، فدل هذا على أن الطلاق غير محبوب إلى الله عز وجل، وأن الأصل الكراهة، وأما

الحديث: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق"^{٣١}، فهو ضعيف لا يصح، حتى من حيث

المعنى"^{٣٢}.

وكذلك ابن قدامة المقدسي رحمه الله تعالى حينما تكلم عن حكم الطلاق، قال رحمه

الله تعالى: "وأما يكون مبغضا من غير حاجة إليه، وقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم

^{٢٦} هو أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين الوهبي التميمي، ولد في مدينة عتيزة في السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ١٣٤٨ هـ، قرأ القرآن على جده من جهة أمه عبد الرحمن بن سليمان آل دماغ رحمه الله فحفظه، ثم توجه إلى طلب العلم فتعلم الخط والحساب وبعض فنون الأناج، وتلمذ من الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عونان في الفرائض والفقه، ومن الشيخ عبد الرحمن السحدي في التوحيد والتفسير والحديث والفقه وأصول الفقه وغير ذلك من فنون العلوم له مؤلفات كثيرة تبلغ ٤٠ ما بين كتب ورسالة. وتوفي رحمه الله يوم الأربعاء الحادي عشر من شهر شوال سنة ١٤٢١ هـ بمدينة جدة بمملكة العربية السعودية بمسأل الله أن يرحمه رحمة واسعة. انظر: كتاب شرح ثلاثة الأصول للشيخ العثيمين، ط ٢ دار الأثرية للنشر ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م.

^{٢٧} الشرح المستمع على زاد المستمع. محمد بن صالح العثيمين، الجزء الثالث عشر، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ١٤٢٨ ص ٨.

^{٢٨} سورة البقرة: ٢٢٦-٢٢٧

^{٢٩} سورة البقرة: ٢٢٧

^{٣٠} سورة البقرة: ٢٢٦

^{٣١} سبق تخريجه رقم ٢٣

^{٣٢} شرح المستمع ج ١٣ ص ٨.

خلالاً، ولأته مزيل للنكاح المشتمل على المصالح المندوب إليها فيكون مكروهاً".^{٣٣}

و أيضاً ابن تيمية^{٣٤} رحمه الله تعالى حينما تكلم عن الأصل في حكم الطلاق،

قال: "والطلاق في الأصل مما يبغضه الله تعالى، وهو أبغض الحلال إلى الله، وإنما أباح منه ما

يحتاج إليه الناس كما تباح المحرمات للحاجة، فهذا حرمها بعد الطلقة الثالثة حتى تنكح

زوجاً غيره، عقوبة لها ليهي الإنسان عن إكثار الطلاق. فإذا طلقها لم تزل في العدة

مترتبة ثلاثة قروء، وهو مالك لها يرثها وترثه، وليس له فائدة في الطلاق قبل وقته".^{٣٥}

ومن بيان أقوال الأئمة أنفاً عن الأصل في حكم الطلاق، يتضح لنا أن الأصل فيه

مكروها كما بين هؤلاء الأئمة مع أدلتهم الواضحة.

٤. حكمة الطلاق

أما الحكمة في الطلاق فقد تكلم بعض العلماء عند مثلاً صالح التوازن حفظه الله.

^{٣٣} المغني ج ١٠ ص ٣٢٤.

^{٣٤} هو الشيخ أحمد تقي الدين أبو العباس بن الشيخ شهاب الدين عبد الحلیم بن الشيخ عبدالسلام مجد الدين أبي البركات، بن عبد الله بن تيمية. وند رحمه الله تعالى بحران، يوم الاثنين عشر، و قيل: ثلثي عشر، ربيع الأول سنة إحدى وستين، ومائة، من بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم. وقال تلميذه الحبيب ابن القيم الجوزية رحمه الله تعالى: حضرت شيخ الإسلام ابن تيمية مرة، صلي الصبح ثم جلس يشكر الله إلى قريب من منتصف النهار، ثم التفت إلي، وقال: هته غدوتي، ولو لم أتخذ الغذاء سقطت قوتي. وقال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى عنه: هو أكبر من أن يتبه على سيرته مثلي، فلو حطقت بين الركن والمقام، لحطقت أني ما رأيت يعنى مثله، وأنه ما رأي مثل نفسه. وتوفي الشيخ رحمه الله تعالى ليلة الاثنين لعشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبع مائة هـ. انظر كتاب حول حياة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، للشيخ أبي عبد الله بن سعيد بن رسلان رحمه الله تعالى بتصرف.

^{٣٥} مجموع الفتاوى: ج ٣٣ ص ١٦

٣٦، قال حفظه الله تعالى: "والحكمة فيه ظاهرة، وهو من محاسن هذا الدين الإسلامي العظيم، فإن فيه حلا للمشكلة الزوجية عند الحاجة إليه، قال تعالى: ﴿فَأَمْسَاكُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾^{٣٧}، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾^{٣٨}

ثم قال حفظه الله تعالى: "فإن لم يكن هناك مصلحة في البقاء على الزوجية، أو حصل الضرر على الزوجة في البقاء مع الرجل، أو كان أحدهما فاسد الأخلاق غير مستقيم في دينه، ففي الطلاق فرج ومخرج وكيفية التعامل المجتمعات التي تمنع الطلاق من الويلات والمفاسد والانتحارات وفساد الأمر، فالإسلام العظيم أباح الطلاق ووضع له ضوابط تتحقق بها المصلحة وتندفع بها المفسدة شأنه في كل تشريعاته العظيمة المشتملة على المصالح العاجلة والآجلة، فالحمد لله على فضله وإحسانه". انتهى كلام الشيخ حفظه الله تعالى.

وذكر أيضا نحية من العلماء، حينما تكلموا عن حكمة الطلاق، قال رحمهم الله

: "شرع الطلاق لأن فيه حلا للمشكلات الزوجية عند الحاجة إليه، وبخاصة عند عدم

^{٣٦} الملخص الفقهي، الدكتور صلاح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، الطبعة الأولى، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤، ص. ٢٨٧-٢٨٨
^{٣٧} سورة البقرة: ٢٢٩
^{٣٨} سورة النساء: ١٢٠

الوفاق، وحلول البغضاء التي لا يتمكن الزوجان معها من إقامة حدود الله، واستمرار الحياة الزوجية، وهي بذلك من محاسن الدين الإسلامي".^{٣٩}

الفصل الثاني: شرط صحة الطلاق

هذا الفصل يتضمن الأمرين: الأول: من يصح طلاقه، و الثاني: صيغة الطلاق.

وإليك البيان لكل واحد منهما:

الأول: من يصح طلاقه

يصح طلاق الرجل لامرأته إذا توافرت شروطه. وشروطه فيمن يطلق كما تأتي:

١. أن يكون زوجها للمرأة أو يقوم مقام الزوج بوكالة: أي أن بينه وبين من يريد تطليقها

عقد زواج صحيح، فلو قال قبل الزواج: إذا تزوجت فلانة فهي طالق، فلا عبرة بقوله

ولا يعتد به، لحديث رواه الإمام أبو داود عن عمري بن شعيب عن أبيه عن جده،

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا طلاق إلا فيما تملك، ولا عتق إلا فيما

تملك، ولا بيع إلا فيما تملك، ولا وفاء نذر إلا فيما تملك".^{٤٠}

^{٣٩} نخبه من العلماء، كتاب الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، الطبعة الأولى، الدار العلمية للنشر والتوزيع-مصر، ١٤٣٢-٢٠١١، ص: ٣١٣.

وكذلك الحديث الذي رواه ابن ماجه عن مسور بن مخزومه رضي الله عنه، أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال: "لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك".^{٤١}

قال الشوكاني^{٤٢} رحمه الله تعالى بعد أن ساق اختلاف العلماء في هذه المسألة:

والحق أنه لا يصح الطلاق قبل النكاح مطلقاً للأحاديث المذكورة في الباب".^{٤٣}

٢. أن يكون مكلفاً : وهو العاقل البالغ، فخرج بالبالغ الصغير، وخرج بالعاقل المجنون.

والدليل على هذا، الحديث الذي رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها: "أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى

يستيقظ، وعن المجنون حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر".^{٤٤} وفي رواية ابن عباس

^{٤١} سنن أبي داود، كتاب الطلاق باب في الطلاق قبل النكاح الحديث رقم ٢١٩٢، ص ٣٠٤، وقال الألباني: حديث حسن
^{٤٢} سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق باب لا طلاق قبل نكاح الحديث رقم ٢٠٤٨، ص ٦١٠، وقال الألباني: حديث حسن صحيح
^{٤٣} هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، ولد في يوم الاثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة ١١٧٣ هـ في بلدة هجرة شوكان بأخذ في طلب العلم وسماع العلماء الأعلام و فرغ نفسه للطلب و جد واجتهد، وقرأ القرآن على جماعة من المعلمين و ختمه على نفسه حسن بن عبد الله الهبل، بوجوده على جماعة من مشايخ القرآن بصنعاء، ثم حفظ الأثرهار للإمام مهدي في الفقه، ومختصر الفرائض للمصنفين، وبالطبعة للحريزي، والكافية، والشافية لابن الحلبي، والتهذيب للعلامة التفتازاني، والتلخيص في علوم البلاغة للقرطبي، وغير ذلك من المتون العلم، وكان حفظه لهذه المتون قبل شروعه في الطلب، وبعضها بعد ذلك، وقيل شروعه في الطلب كان كثير الاشتهار بمطالعة كتب التاريخ ومجاميع الأدب من أيام كونه في المكتب، فطالع كتباً عدة ومجاميع كثيرة ثم شرح في الطلب والسماع والتلقي من أفواه قرحال، إلى أن صار إماماً يفتار إليه، ورأساً يرحل إليه، ولم يزل مكياً على العلم فخره وتدرسه، إلى أن فارقه أجله وتوفي ربه في السابع والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ هـ، انظر فتح القدير للشوكاني ص ٣ دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م

^{٤٤} إمام العلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نيل الأوطار، دراسة وتحقيق الشيخ علي محمد معوض و الشيخ عادل عبد الموجود، الطبعة الأولى، دار الكتب العربي، بيروت لبنان، ١٤٢٠-٢٠٠٠م، ج ٨، ص ١٩٩.

^{٤٤} سنن أبي داود، باب في المجنون يسرق أو يصيب جداً الحديث رقم ٤٤٠٠، ص ٢٤٣، وقال الألباني: حديث صحيح

رضي الله عنهما: "عن المجنون حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى

يعقل".^{٤٥}

قال محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى: "ودليل اشتراط كونه يعقله قول النبي

صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى...."^{٤٦}، ومن لا يعقل

الشيء لا يتوبه".^{٤٧}

الثاني: صيغة الطلاق

كما عرفنا أن الأصل في الطلاق أن يعبر عنه باللفظ، وقد يستعاض عن اللفظ في

بعض الأحوال بالكتابة والإشارة. والفاظ الطلاق تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: اللفظ الصريح

القسم الثاني: اللفظ الكناهي

وهذا بيان لكل نوع منهما، وأكتفي بذكره من كلام صالح بن فوزان بن عبد الله آل

^{٤٥} سنن أبي داود، كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً، حديث رقم ٤٤٠١ ص ٢٤٢. حديث صحيح

^{٤٦} رواه البخاري ومسلم

^{٤٧} شرح الممتع ج ١٣ ص ١٦-١٧.

فوزان، لاختصاره ووضوحه، قال رحمه الله تعالى: ^{٤٨} "القسم الأول هو الألفاظ الصريحة وهي الألفاظ الموضوعية له، التي لا تحمل غيره، وهي لفظ الطلاق وما تصرف منه. من فعل ماضٍ، نحو: طلقك، واسم الفاعل، نحو: أنت طالق، واسم المفعول، نحو: أنت مطلقة، دون المضارع والأمر، مثل: تطلقين واطلقي، واسم الفاعل من الرباعي، نحو: أنت مطلقة، فلا يقع بهذه الألفاظ الثلاثة طلاق، لأنه لا تدل على الإيضاح. والقسم الثاني هو الألفاظ الكناية وهي الألفاظ التي تحمل الطلاق وغيره، كأن يقول لها: أنت حلية وبرية وبائن، وأنت حرة، أو قال: "اخرحي والحقني بأهلك" وما أشبه ذلك".

والفرق بين الألفاظ الصريحة وألفاظ الكناية في الطلاق: أن الصريحة يقع بها الطلاق، ولو لم ينوه، سواء كان جادا أو هازلا، أو مازجا، لقوله صلى الله عليه وسلم: "ثلاث جدهن جد وهزهن جد: التكاح، والطلاق، والرجعة". ^{٤٩}

وأما الكناية، فلا يقع بها الطلاق، إلا إذا نوهت بمقارنة للفظه، لأن هذه الألفاظ تحمل

الطلاق وغيره من المعاني، فلا تتعين للطلاق إلا بنيتها، فإذا لم ينو بها الطلاق، لم يقع، إلا في

ثلاث حالات :

^{٤٨} الملخص الفقهي، ص ٣٩٢-٣٩٣

^{٤٩} صحيح سنن أبي داود، الجزء الثاني، باب الطلاق على الهزل، الحديث عن أبي هريرة رقم ٢١٩٤، ص ٩

الأولى : إذا تلفظ بالكناية في حال خصومة بينه وبين زوجته.

الثانية : إذا تلفظ بها في حال غضب.

الثالثة : إذا تلفظ بها في جواب سؤالها له الطلاق.

ففي هذه الأحوال يقع بالكناية طلاق، ولو قال: لم أنوه، لأن القرينة تدل على أنه نواه، فلا يصدق بقوله: لم أنوه. والله أعلم. إلى أن قال رحمه الله تعالى : ولا يقع الطلاق منه أي من الزوج و لا من وكيله إلا بالتلفظ به، فلو نواه بقلبه، لم يقع، حتى يتلفظ ويحرك لسانه به، لقوله عليه الصلاة والسلام: "إن الله يشاهد من أمي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم"^١، فلا يقع الطلاق إلا بالتلفظ به، إلا في حالتين:

الحالة الأولى: إذا كتب صريح الطلاق كتابة تقرأ، ونواه، وقع، وإن لم ينوه، فعلى قولين، والذي عليه الأكثر أنه يقع.

الحالة الثانية: التي يقع فيها الطلاق بدون تلفظ: إشارة الأخرس بالطلاق إذا كانت مفهومة.

^١ أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق بالمكره، والصكران بالمجتون وأمرهما، والعقظ والتنديان في الطلاق والشرك وغيره، الحديث رقم، ٥٢٦٩، ص. ٦٩١

الفصل الثالث : الطلاق السني والطلاق البدعي

كما عرفنا أن الطلاق من حيث وصفه الشرعي أو من حيث كيفية إيقاعه ينقسم

إلى قسمين يعني الطلاق السني والطلاق البدعي.

أما تعريفهما، فقد تكلم عنهما بعض العلماء في عدة كتبهم، مثلاً مصطفى العدوي^١ حفظه الله تعالى، قال: "حاصل تعريف طلاق السنة هو ما كان موافقاً لكتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصورته: أن يطلق الرجل امرأته في ظهر لم يجامعها فيه، وزاد بعض أهل العلم اشتهاً شاهدين، أما طلاق البدعة فهو ما كان مخالفاً لكتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وله صور، منها: أن يطلق الرجل

^١ هو ابن عبد الله مصطفى العدوي، ولد في قرية ناية مستوطنة التابعة لمحافظة القنفذة بدرس في كلية الهندسة قسم الميكانيك في عام ١٩٧٧ م، كما حفظ كتاب الله ثم رحل إلى الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في اليمن، وحضر دروسه بين علمي ١٤٠٠-١٤٠٤ هـ ثم رجع إلى مصر وأسس مسجداً صغيراً وبدأ التدريس فيه حيث درس صحيح البخاري، ومسلم، ودرس في التفسير والتفريع، وصيته فلزاد عدد طلابه فأتى مسجداً أكبر به مكتبة كبيرة، كما ألف عدة كتب في الفقه والحديث ومصطلح الحديث والتفسير، كما له مشروع كبير في التفسير على صورة سؤال وجواب، وأسم هذا المشروع "التسهيل لتكوين الترتيل". وقد صدر منه حوالي أربعة عشر مجلداً، وفي الفقه كتاب "الجامع لأحكام النساء" في خمس مجلدات، أربعة مجلدات الشرح والخامس أسئلة تطبيقية على الأربع مجلدات في المسائل المختارة، وله كتاب آخر في الفقه بصفة عامة، هو كتاب أسئلة الجامع العام في الفقه والأحكام، اشتمل على علم الحديث وألف فيه بتميز بتركيز شديد على تعقب محدث العصر العلامة الألباني، وانتقاده ومخالفته في كثير من الأمور الفقهية والحديثية، ورد عليه ذلك جمع من أهل العلم مثل شيخه مقبل بن هادي الوادعي، والشيخ الألباني نفسه، والعلامة المحدث الحويني بوصفه الشيخ محمد بن أبي العنين الذي ألف عدة كتب رداً عليه مثل كتاب "لا تتصلر" و"تقيد كتاب الترشيد" وغيرها، يقدم الشيخ حالياً دروساً عديدة في الفضائل، وألقى فيها محاضرات ويحجج على أسئلة المشاهدين، وله موقع على النت في تطور مستمر.
(نقل من: مصطفى العدوي/ ar.m.wikipedia.org/wiki/العدوي يوم السبت ١٤-٠٣-٢٠١٥م)

امراته وهي حائض، أو يطلقها في طهر جامعها فيه ولم يتبين أمرها أحملت أم لا،

وهذا الطلاق البدعي حرام.^{٥٢}

و قال ابن تيمية رحمه الله تعالى^{٥٣}: الطلاق منه ما هو محرم بالكتاب والسنة

والإجماع، منه ما ليس بمحرم. فالطلاق المباح باتفاق العلماء : هو أن يطلق الرجل امرأته

طلقة واحدة، إذا طهرت من حیضتها، بعد أن تتسل وقبل أن يطأها، ثم يدعها فلا يطلقها

حتى تنقضي عدتها. وهذا الطلاق يسمى "طلاق السنة". فإن أراد أن يرتجعها في العدة فله

ذلك بدون رضاها ولا رضا وليها، ولا مهر جديد. وإن تركها حتى تنقضي العدة، فعليه أن

يسرحها بإحسان، فقد باتت منه.

فإن أراد أن يتزوجها بعد انقضاء العدة جاز له ذلك، لكن يكون بعقد، كما لو

تزوجها ابتداءً أو تزوجها غيره ثم ارتجعها في العدة، أو تزوجها بعد العدة وأراد أن يطلقها،

فإنه يطلقها كما تقدم. ثم إذا ارتجعها، أو تزوجها مرة ثانية، وأراد أن يطلقها، فإنه يطلقها

كما تقدم. فإذا طلقها الطلقة الثالثة حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره، كما حرم الله تعالى

^{٥٢} مصطفى العدوي، مجمع أحكام النساء، الطبعة الأولى، دار السنة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣-١٩٩٢، ج ٤، ص ٢٤

^{٥٣} مجموعة الفتاوى ج ٣٣، ص ٧-٨.

ذلك ورسوله صلى الله عليه وسلم، وحيثُ فلا تباح له إلا بعد أن يتزوجها غيره، النكاح المعروف الذي يفعله الناس إذا كان الرجل راغبا في نكاح المرأة ثم يفارقها.

فأما إن تزوجها بقصد أن يحلها لغيره، فإنه محرم عند أكثر العلماء، كما نقل عن

الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وغيرهم، كما دلت على ذلك النصوص النبوية،

والأدلة الشرعية. ومن العلماء من رخص في ذلك، كما قد بين ذلك في غير هذا الموضوع.

وقال أيضا صالح بن فوزان بن عبد الله آل فوزان حفظه الله تعالى^{٥٤}: "الطلاق

السنّي هو: الطلاق الذي وقع على الوجه المشروع الذي شرعه الله ورسوله. وذلك بأن

يطلقها طلقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها. فهذا طلاق سنّي

من جهة العدل، بحيث إنه يطلقها واحدة ثم تركها حتى انقضت عدتها. وسنّي من جهة

الوقت، حيث إنه طلقتها في طهر لم يصبها فيه، لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ

فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ"^{٥٥}.

ثم قال رحمه الله تعالى: "والطلاق البدعي هو الذي يوقعه صاحبه على الوجه المحرم

^{٥٤} الملخص الفقهي: ص ٣٩٠-٣٩١

^{٥٥} سورة الطلاق: ١

، وذلك بأن يطلقها ثلاثا بلفظ واحد، أو يطلقها في طهر وطئها فيه ولم يتبين حملها.

وهذا الطلاق الثلاث بلفظ واحد أو في مجلس واحد هو كأن يقول الرجل لامرأته :

" أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق " أو يقول الرجل : "أنت طالق ثلاثا مباشرة.

وفي هذه المسألة اختلف العلماء فيها، وهذا الذي سيبين الباحث في هذا البحث إن

شاء الله تعالى في الباب التالي.



الباب الثالث

الطلاق الثلاث في مجلس واحد في الفقه الاسلامي

الفصل الأول: مفهوم الطلاق الثلاث في مجلس واحد

كما عرفنا أن الطلاق الذي شرع الشارع ثلاث تطليقات. الطلاق الأول يسمى الطلاق الرجعي، يكون فيه التجربة للزوجين بالفرقة بينهما فترة معينة يترويان فيها. فإن يكن بينهما علاقة مودة ومحبة، أمكن الرجوع والاجتماع. والطلاق الثاني يسمى أيضا الطلاق الرجعي. يكون التجربة الثانية، فإن كان هناك رغبة في بناء العشرة الزوجية بينهما، فالفرصة باقية. و أما الطلاق الثالث⁶⁷ هو الطلاق الأخير الذي يملك الرجل من امرأته، وتكون المرأة في هذا الطلاق بائنا. وهنا ينقسم إلى قسمين يعني البائن بينونة صغرى البائن بينونة كبرى. البائن بينونة صغرى هو الذي لا يملك الزوج فيه أن يرجع مطلقته إليه إلا بعقد جديد ومهر جديد. أما البائن بينونة كبرى هو الذي لا يملك منه الزوج إرجاع مطلقته لا في عدتها ولا بعد

⁶⁷ الإسلام، عبد الله بن عبد الرحمن، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، الطبعة الخامسة، مكتبة الأسري، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م في كتاب النكاح باب الطلاق، ص: ٤٧٧

انتهائها إلا بعقد جديد ومهر جديد، و بعد أن تكون قد نكحت زوجا آخر ودخل بها الثاني، ثم فارقها بموته أو طلاقه ثم انتهت عدتها منه.^{٥٧}

أما الطلاق الثلاث في مجلس واحد فهو من نوع الطلاق البدعي وهو الطلاق الثلاث الذي طلق به الرجل امرأته في مجلس واحد ومكان واحد، سواء كان ذلك في كلمة واحدة مثل : أن يقول الرجل لامرأته : "أنت طالق ثلاثا" ، أو بطلقها ثلاثا متفرقات مثل أن يقول : " أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق" ، يقصد بكل اللفظة تأسيس طلاق.

الفصل الثاني : وجوه اختلاف العلماء في مسألة الطلاق الثلاث في مجلس واحد.

بعد الاطلاع على الكتب الفقهية التي تتعلق بالطلاق خاصة عن مسألة الطلاق الثلاث في مجلس واحد، وجد الباحث أقوال العلماء عن الاختلاف في هذه المسألة. وجمع الباحث الاختلاف في هذا الموضوع على أربعة أقوال كما يلي:

١. القول الأول: هؤلاء يرون أن الطلاق الثلاث في مجلس واحد يقع ثلاثا مطلقا، أي سواء

أكانت المرأة مدخولا بها أو غير مدخول بها. ولا تحل المرأة لزوجها حتى تنكح زوجا

غيره. فمثلا إذا قال الرجل لامرأته : " أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق" ، حرمت عليه

^{٥٧} صحيح فقه السنة، ص ٢٤٦ و٢٤٩.

إلا بعد أن تنكح زوجها غيره ثم تطلق منه فتحل للأول.^{٥٨} وهذا قول عدد من الصحابة منهم عمر، عثمان، وابن عمر، وهو أحد القولين من علي، وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم، وقال به المتقدمون الأوزاعي^{٥٩}، والليث ابن سعد^{٦٠}، وابن أبي ليلى^{٦١}، وهو أيضا مذهب الأئمة الأربعة أبو حنيفة^{٦٢}، مالك^{٦٣}، الشافعي^{٦٤}، وأحمد بن حنبل^{٦٥} وأصحابهم، ومن اختاره من المتأخرين محمد الشنقيطي^{٦٦} رحمهم الله.^{٦٧}

^{٥٨} مصطفي بن العنوي، احكام الطلاق في الشريعة الإسلامية الطبعة الأولى مكتبة ابن تيمية القاهرة، جمهورية مصر الإسلامية، ١٤٠٩-١٤٠٨ م، ص ٤٢.

^{٥٩} هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن بصرى الأوزاعي، ولد سنة ٨٨ هـ وتوفي رحمه الله يوم الأحد لليالثين بقينا من صفر، أو قبل من ربيع الأول سنة ١٥٧ هـ وهو في الثالثة والسبعين من عمره.

نقل من: (www.alsunna.org/trjmh-aaleman-aalawazaaey.htm)

^{٦٠} هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن بن عبد الله الكوفي، أحد الأئمة النجاشية الحافظ في مصر، ولد في قرية لقسندة من محافظة أقبليوية بلتا مصر سنة ٩٤ هـ وتوفي رحمه الله في سنة ١٧٥ هـ يوم الجمعة و صلى عليه موسى بن عيسى.

نقل من: ar.m.wikipedia.org/wiki/... عند ترجمة الليث بن سعد.

^{٦١} هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، العلامة الإمام مقبي الكوفة، ولد سنة ثمان وسبعين من الهجرة بمات أبوه وهذا صبي لم يأخذ عن أبوه شيئا، وتوفي رحمه الله في سنة ثمان وأربعين ومائة في شهر رمضان، نقل من: (aloleom.net)

^{٦٢} هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، ولد في الكوفة سنة ٨٠ هـ الموافق سنة ٦٩٩ م، هو أول الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة، وصاحب المذهب الحنفي في الفقه الإسلامي، اشتهر بطمه وأخلاقه الحسنة، قال الشافعي حين أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة، وتوفي رحمه الله في رجب أو شعبان أو جمادى الأولى سنة ١٥٠ هـ الموافق سنة ٧٦٧ م في بغداد عراق.

نقل من: أبو حنيفة النعمان، ar.m.wikipedia.org/wiki/...

^{٦٣} هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر أنس بن الحرث بن غيلان الأصبغي المنفي، ولد في المدينة المنورة سنة ٩٥ هـ وهو صاحب الموطأ، وتوفي رحمه الله في المدينة المنورة سنة ١٧٩ هـ.

نقل من: www.alsunna.org/trjmh-aaleman-maalk-bn-ans-emaam-daar-aalhjh.htm

^{٦٤} هو أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ولد سنة ١٥١ هـ في غزة فلسطين بلاد شمال المغرب، سنة ٧٦٧ م وتوفي سنة ٢٠٤ هـ الموافق ٨٧٠ م في مصر. نقل من: ar.m.wikipedia.org/...

^{٦٥} هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، الذي ولد في بغداد سنة ١٦٤ هـ الموافق سنة ٧٨٠ م وتوفي رحمه الله سنة ٢٤١ هـ الموافق سنة ٨٥٥ م. نقل من: ar.m.wikipedia.org/wiki/...

^{٦٦} هو الإمام العلامة الفقيه محمد الأمين بن محمد التختاري بن عبد القدر بن محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن أبي سبيد أحمد بن المختار الشنقيطي، هو من قبيلة حنيز العربية، ولد سنة ١٣٢٥ هـ، وتوفي رحمه الله في ضحى يوم الخميس السابع عشر من ذي الحجة سنة ١٤٩٢ هـ وصلى عليه الإمام عبد العزيز ابن باز رحمه الله في الحرم المكي، نقل من: www.saaaid.net

^{٦٧} الغنام، الدكتور زيد بن سعد بن مبارك، اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية، الفقهية، الطبعة الأولى، دار كنوز إنشينيلا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ص ٧٨.

٢. أما القول الثاني: هؤلاء يرون أن الطلاق الثلاث بكلمة واحدة أو في مجلس واحد يقع طلقة واحدة مطلقاً كذلك، وهو قول عدد من الصحابة رضي الله عنهم منهم أبو بكر، و الزبير بن العوام، و عبد الرحمن ابن عوف، وهو أحد القولين عن علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عباس، رضي الله عنهم، و قال به من التابعين عكرمة^{٦٨}، و طاووس^{٦٩}، و قال به بعض الحنفية، وبعض المالكية، و اختيار ابن تيمية^{٧٠} و تلميذه ابن القيم^{٧١} رحمهما الله، و قال به من المتأخرين الشوكاني^{٧٢} و عبد الرحمن بن ناصر السعدي^{٧٣}، و أحمد شاكر^{٧٤}، و عبد العزيز ابن باز^{٧٥} رحمهم الله.^{٧٦}

^{٦٨} هو أبو عبد الله عكرمة بن عبد الله البربري المدني التابعي مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ولد سنة ١٠٥ هـ الموافق سنة ٧٢٣ م، وتوفي سنة ١٤٤ هـ وقيل سنة ١٠٥ هـ في المدينة المنورة. نقل من : ar.m.wikipedia.org/wiki و : www.ahlahdeeth.com.

^{٦٩} هو ابن عبد الرحمن طاووس بن كيسان اليماني، فهو أول طبقة أهل اليمن من التابعين، وهو من أبناء الفرس الذين أرسلهم كسرى إلى اليمن، اختلف في تاريخ مواده هذا التابعي رضي الله عنه، يقول الإمام الذهبي رحمه الله: "أراه ولد في دولة عثمان رضي الله عنه، أو قيل ذلك" وعبادة الذهبي منه توحى بأنه ولد في خلافة عثمان ويحتمل أن يكون في آخر خلافة عمر، والاحتمال الأقرب أن يكون ولد قبل ذلك في أواسط خلافة عمر رضي الله عنه، أما خير الدين الزركلي فقد حذ في كتابه: "أن طاووساً ولد سنة ٢٣ هـ، وتوفي سنة ١٠٦ هـ وهذا القول يتفق مع رأي من قال: "إنه توفي عن بضعة وعشرين سنة كما ذكر ذلك الإمام النووي رحمه الله نقل من : alaloom.net و : www.alquran.ma.

^{٧٠} سبقت ترجمته رقم ٣٢
^{٧١} هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكى زيد الدين الزرعي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قيم الجوزية، ولد في اليوم السابع من شهر صفر سنة ٦٦١ هـ بحل أنه ولد في زرع وقيل في دمشق، وتوفي رحمه الله في ليلة الخميس الثالث عشر من شعبان ٧٥٦ هـ وقت أذان العشاء و به كمل من العمر ستون سنة. و صلى عليه في الجامع الأموي ثم بجامع جراح وقد أزدحم الناس للصلاة عليه، نقل من : www.saaaid.net.

^{٧٢} قد سبقت ترجمته رقم ٤٠
^{٧٣} هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر السعدي (بكسر السين)، ولد في بلدة عنيزة في القصيم يوم ١٢ من محرم سنة ١٢٠٧ هـ، وتوفي في ليلة الخميس ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٦ هـ في متينة عنيزة من بلاد القصيم. فب عمده قرابة ٦٦ سنة. نقل من : ar.m.wikipedia.org.

^{٧٤} هو الشيخ أحمد محمد شلكر، ولد في ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٩ هـ الموافق ٢٩ يناير ١٨٩٢ م بالقاهرة، وهو الملقب بشمس الأئمة أبو الأضبال، إمام مصري من أئمة الحديث في العصر الحديث، وتوفي رحمه الله يوم السبت ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ هـ الموافق ١٤ يونيو سنة ١٩٥٨ م، نقل من : ar.m.wikipedia.org.

٣. القول الثالث: هؤلاء يفرقون بين المدخول بها وبين غير المدخول بها حيث قالوا إذا

كانت المرأة مدخولا بها فإنه يقع ثلاثا، أما إذا كانت غير مدخول بها فإنه يقع واحدة

فقط، وهذا قال به بعض أصحاب ابن عباس وإسحاق بن راهويه^{٧٧} والحسن

البصري^{٧٨}.

٤. القول الرابع: هؤلاء يقولون أنه لا يلزم به شيء. وهذا قال به أبو عبيدة بن الجراح رضي

الله عنه وهشام بن الحكم^{٧٩}، والحجاج بن أرطاة^{٨٠} وبعض أهل الظاهر^{٨١} و الإمام

الباقر^{٨٢} والصادق^{٨٣} وبعض الإمامين^{٨٤}

^{٧٧} هو الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن باز، ولد في الثاني عشر من ذي الحجة سنة ١٣٣٠ هـ بمدينة الرياض، وكان يصبراً ثم أصابه مرض الجدري المنتشر في تلك الفترة سنة ١٣٤٦ هـ وضعف بصره ثم قد سنة ١٣٥٠ هـ، وتوفي رحمه الله قبل حجر يوم الخميس ٢٧ صفر ١٣٤٦ هـ، نقل من : www.saa'id.net

^{٧٨} هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن عبد الله بن مطر بن عبيد الله بن غالب بن الوارث عبيد الله بن عطية بن مرة بن كعب بن هلم بن أمية بن مرة بن عمرو بن حنظلة بن مالك بن زيد بن تميم بن مر بن إدر بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الحنظلي السهمي المرزوي، ولد سنة ١٦٦ هـ الموافق سنة ٧٧٨ م، وتوفي سنة ٢٢٨ هـ الموافق سنة ٨٥٣ م، نقل من : ar.m.wikipedia.org

^{٧٩} هو أبو سعيد الصور بن أبي بشار، مولد زيد بن ثابت الأنصاري ويقال مولد أبي اليسر كعب بن عمرو السلمي، ولد سنة ٢١ هـ الموافق سنة ٦٤٢ م بالمدينة المنورة، وتوفي سنة ١١٠ هـ الموافق سنة ٧٢٨ م، نقل من : ar.m.wikipedia.org

^{٨٠} هو أبو محمد هشام بن الحكم أحد أصحاب الإمام جعفر الصادق ز الإمام موسى الكاظم كما أنه من الرواة الموثوقين الأحاديثهم، ولد هشام في الكوفة ونشأ في وسط العراق، وتوفي في بغداد سنة ١٦٩ هـ، نقل من : www.alrad.net و : www.eslam.de

^{٨١} هو الحجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة بن شراحيل بن كعب الإمام العلامة مفتي الكوفة مع الإمام أبي حنيفة، ولد في حيلة أنس بن مالك بوجهيزه من صغار الصحابة، نقل من : library.islamweb.net

^{٨٢} مذهب الظاهرية: الذين ينظرون على ظاهر الأئمة وحكم بها.
^{٨٣} هو الإمام محمد الباقر ابن الإمام علي زين العابدين ابن الإمام الحسين رضي الله عنهم أجمعين، ولد بالمدينة سنة ٥٧ هـ، قبل قتل جده الإمام الحسين بثلاث سنين، وتوفي في ذي الحجة سنة ١٤ أو قيل ١٧ هـ في المدينة، نقل من : www.alashraf-leb.org

^{٨٤} هو الإمام جعفر بن محمد بن علي زين العابدين بن الحسين السبط بن المسيحي الجليل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولد سنة ٨٠ هـ، وتوفي سنة ١٤٨ هـ وعمره ثمان وستون سنة، نقل من : www.saa'id.net
^{٨٥} الشيعة الإمامية

الفصل الثالث: الأدلة من كل أقوال في هذه المسألة

بعد ذكر اختلاف الأقوال في هذه المسألة، لا بد من البيان عن أدلة هؤلاء المختلفين

في هذا الموضوع، ذكرتها فيما يلي:

أ. الأدلة من أصحاب القول الأول^{٨٥}: وهو أن الطلاق الثلاث في مجلس واحد

يقع ثلاثاً.

أدلة القول الأول من القرآن الكريم:

استدل هؤلاء بالآية التالية:

١. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُم مَرْأَتَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهَا فَاصْلَوْهَا فِي أَحْسَنِ وُجُوهِكُمْ﴾^{٨٦}

وجه الاستدلال:

هؤلاء يقولون أن الآية تدل على جمع التطلقين معاً وأنه يقع بهما، وإذا وقع

بالإثنين وقع بالثلاث إذا جمعت^{٨٧}.

إذا قولهم هذا يدل على جواز الطلاق الثلاث في مجلس واحد وفي ذلك يقع

ثلاثاً.

^{٨٥} صحيح لفة السنة ص. ٢٥١

^{٨٦} سبق تخريجه رقم ١٢

^{٨٧} انظر: أضواء البيان للشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي المجلد الأول الفتحه - انشاء دار علم القوائد للنشر

والشروع بدون سنة ص. ١٨٨

٢. و قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَتَكَمَّ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾^{٨٨}.

وجه الإستدلال:

هؤلاء يقولون أن الآية بينت أن من طلق زوجته المرة الثالثة بانتهائه، وهذه الآية عامة لم تفرق بين أن تكون الثلاث مجموعة بكلمة واحدة أو مفردة. إذا يجوز الطلاق الثلاث مجموعة في هذه الآية.

أما الأدلة من الحديث فيما يلي:

١. حديث سهل بن سعد في قصة تلاعن عويمر العجلاني وزوجته في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه: قال سهل: "فتلاعن وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما فرغ، قال عويمر: "كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم". قال ابن شهاب: "فكانت تلك سنة التلاعنين"^{٨٩}.

وجه الإستدلال:

^{٨٨} سورة البقرة: ٢٣٠

^{٨٩} حديث صحيح أخرجه الإمام البخاري، كتاب الطلاق، باب من أجاز طلاق الثلاث الحديث رقم ٥٢٥٩ ص ٩٨٨

هؤلاء يقولون أن عومرا جمع الطلقات الثلاث بلفظ واحد ومع ذلك لم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الطلاق.

وهنا يدل على أنه جائز وواقع.^{٩٠}

٢. حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها أبا حفص بن المغيرة المخزومي طلقها

ثلاثا ثم انطلق إلى اليمن، فانطلق خالد بن الوليد في نفر، فأتوا رسول الله صلى

الله عليه وسلم في بيت ميمونة أم المؤمنين، فقالوا: "إن أبا حفص طلق امرأته

ثلاثا، فهل لها من نفقة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس لها نفقة و

عليها العدة".^{٩١}

٣. حديث عائشة رضي الله عنها: "أن رجلا طلق امرأته، فتزوجت، فطلقت، فسئل

رسول الله صلى الله عليه وسلم، أتجل للأول؟ قال: "لا، حتى يذوق عسيتها كما

ذاق الأول".^{٩٢}

وجه الاستدلال للحديثين:

^{٩٠} انظر المغني ج. ١٠ ص. ٣٢٠

^{٩١} حديث صحيح أخرجه مسلم الحديث، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها الحديث رقم ١٤٨٠ ص. ٦٨٦

^{٩٢} حديث صحيح أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب من أجاز طلاق الثلاث، الحديث رقم ٥٢٦١ ص. ٩٨٨

هؤلاء يقولون بهذين الحديثين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينكر الطلاق الثلاث في هذين الحديثين مما يدل على إباحته ووقوعه.

٤. ما روي: "أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتة، فأحبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقال: "والله ما أردت إلا واحدة، فقال رسول الله: "والله ما أردت

إلا واحدة؟" فقال ركانة: "والله ما أردت إلا واحدة، فردها إليه رسول الله صلى

الله عليه وسلم، فطلقها الثانية في زمن عمر بن الخطاب، والثالثة في زمن عثمان رضي الله عنهما".^{٩٢}

وجه الاستدلال:

هؤلاء يقولون: فقد أحلفه النبي صلى الله عليه وسلم أنه أراد بالبتة واحدة، فدل على أنه لو أراد بما أكثر لوقع ما أراد، ولو لم يفترق الحال لم يخلفه.

٥. ما يروي عن معاذ قال: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "يا معاذ

، من طلق للبدعة واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أزماناه بدعته".^{٩٤}

^{٩٢} مشن أبي داود، الجزء الثاني في كتاب الطلاق باب في البتة الحديث رقم ٢٢٠٨ ص ٢٢١، قال الألباني حديث

ضعيف.

^{٩٤} أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٢٠.

٦. الحديث عن محمود بن لبيد قال: "أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق

امراته ثلاث تطليقات جميعا، فقام مغضبا فقال: "أ يلعب بكتاب الله وأنا بين

أظهركم؟"^{٩٥}

وجه الاستدلال :

هؤلاء يقولون أنه لو كانت الثلاث المجموعة لا تقع ليين ذلك النبي صلى الله

عليه وسلم لأنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة.^{٩٦}

الأدلة من الإجماع والقياس^{٩٧} :

١. أن وقوعه ثلاثا قد انعقد الإجماع عليه في عهد عمر رضي الله عنه، ولا يحفظ أن

أحدا في عهد عمر رضي الله عنه خالف فيه.

٢. أن الله عز وجل ملك الزوج ثلاث تطليقات، وجعل إيقاعها إليه، فإن جمع

الثلاث فعلى القول بجواز ذلك فقد فعل ما أباح له فيصح، وإن قلنا بتحريمه

، فالشارع ملكه تفريق الطلقات الثلاث فسحة له، فإذا جمعها فقد جمع ما فسح

له في تفريقه، فلزمه حكمه كما لو فرقه.

^{٩٥} رواه النسائي في سننه في كتاب الطلاق ج ٦ ص ١٤٢

^{٩٦} أضواء البيان ج ١ ص ١١٩

^{٩٧} صحيح فقه السنة ص ٢٥٤

وجه الاستدلال :

هؤلاء يقولون بهذا الإجماع و القياس دليل على أن الطلاق الثلاث في مجلس

واحد يقع ثلاثا.

ب. الأدلة من أصحاب القول الثاني^{١٨}: وهو أن الطلاق الثلاث في مجلس واحد

يقع واحدة.

الأدلة من القرآن الكريم :

١- استدلال هؤلاء بقوله تعالى ﴿لَا طَلَقَ مَرَّتَانِ﴾

وجه الاستدلال:

هؤلاء يقولون أن الطلاق الذي ذكره الله تعالى في هذه الآية هو الطلاق الرجعي

الذي يكون فيه أحق بردها هو مرتان، مرة بعد مرة، كما إذا قيل للرجل: "سبح

مرتين أو سبح ثلاث مرات أو مائة مرة، فلا بد أن يقول: "سبحان الله، سبحان

الله، حتى يستوفي العدد، ولو قال: "سبحان الله كذا مرة (مثلا مائة مرة) لم يكن

سبح إلا مرة واحدة.

^{١٨} صحيح فقه السنة ص ٢٥٤

^{١٩} سبق تخريجه رقم ١٢

فكذلك من قال لامرأته: "أنت طالق اثنتين أو ثلاثا أو عشرا أو ألفا، لم يكن

طلقها إلا مرة واحدة.

الأدلة من السنة :

استدل هؤلاء بالأحاديث فيما يلي:

١. الحديث عن طاووس عن ابن عباس قال: "كان الطلاق على عهد رسول الله

صلى الله عليه وسلم و أبي بكر وستين من خلافة عمر رضي الله عنهما، طلاق

الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: "إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت

لهم فيه أناة^{١٠٠}، فلو أمضوا عليها، فأمضاه عليهم^{١٠١}.

وجه الاستدلال:

هؤلاء يقولون أن الطلاق بلفظ واحد أو في مجلس واحد كان يعد طلقة واحدة في

زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه، وأن عمر لم يجعله

^{١٠٠} أناة بفتح الهمزة أي مهلة بالنظر من أجل السلام شرح بلوغ المرام للصنعيني دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ج ٣-

ثلاثاً إلا لما رأى استعجال الناس في جمع الطلاق، وهذا من باب السياسة الشرعية التي توجد مع الحاجة والمصلحة ، وإلا فإن الأمر مستقر عند الصحابة في ذلك.^{١٠٢}

٢. ما ورد عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت محمود بن لبيد قال : "أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطبيقات جميعاً، فقام غضبان ثم قال : "أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟" حتى قام رجل وقال : "يا رسول الله، ألا أقتله؟"^{١٠٣} وجه الاستدلال:

هؤلاء يقولون : فكيف يظن برسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أجاز عمل من استهزأ بكتاب الله تعالى وصححه واعتبره في شرعه وحكمه وأنفذه؟ وقد جعله مستهزأ بكتاب الله تعالى وهو صريح في أن الله تعالى لم يشرع جمع الثلاث ولا جعله من أحكامه.

^{١٠٢} مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٣٣ ص ١٣ .
^{١٠٣} حديث ضعيف أخرجه النسائي، كتاب الطلاق باب الثلاث المجموعة وما فيه من التغليظ، الحديث رقم ٣٤٠٦ ص ١٤٢، قال الألباني حديث ضعيف.

٣. عن ابن عباس رضي الله عنهما أن بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقته؟ قال: "طلقته ثلاثاً في مجلس واحد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما تلك واحدة فارجعها إن شئت فارجعها".^{١٠٤}

وجه الاستدلال:
هؤلاء يقولون أن ظاهر الحديث يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الطلاق الثلاث واحدة.^{١٠٥}
الأدلة من الآثار:
هؤلاء استدلوا بالآثار التالية:^{١٠٦}

١. عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: "إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فإنه يرد إلى واحدة".^{١٠٦}
٢. عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "إذا قال: "أنت طالق ثلاثاً بضم واحد فهي واحدة".^{١٠٧}

^{١٠٤} مصنف أحمد بن حنبل، الحديث رقم ٢٣٨٧ ص ٢٦٥ قال شعيب الأيوبي: حديث إسناده ضعيف.
^{١٠٥} مجموع الفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٢٣ ص ١٢ و ٦٧.
^{١٠٦} رواد البيهقي في السنن الكبرى من كتاب الطلاق ص ٢٣٦

٣. وقد روي القول بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد طلقة واحدة عن أبي بكر والزيبر

بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وابن مسعود رضي الله عنهم.^{١٠٨}

وجه الاستدلال:

هؤلاء يقولون على أن الآثار المذكورة تدل على أن الطلاق الثلاث في مجلس

واحد يقع طلقة واحدة وهو إجماع الأئمة في هذه المسألة.

الأدلة من القياس:

أما القياس فهؤلاء يقيسون الطلاق الثلاث بلفظ واحد على شهادات اللعان

، والإقرار بالزنا، فكما أن الزوج أو الزوجة لو قالا في اللعان: "أشهد بالله أربع

شهادات إني صادق، بعد ذلك واحدة وكذلك لو قال المقر بالزنا: "أقر بالزنا أربع

مرات كان ذلك مرة واحدة فكذلك الطلاق الثلاث يكون واحدة.^{١٠٩}

ت. الأدلة من أصحاب القول الثالث: وهو يفرق بين المدخول بها وغير المدخول

بها: إذا كانت المدخول بها يقع ثلاثاً، وإذا كانت غير المدخول بها يقع واحدة

فقط.

^{١٠٧} رواه أبو داود في سننه من كتاب الطلاق باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث، الحديث رقم ٢١٩٩، ص ٢٢٦ قال الألباني حديث صحيح.

^{١٠٨} مجموع الفتاوى ج ٣٣، ص ٨٣.

^{١٠٩} مجموع الفتاوى ج ٣٣، ص ١٦.

استدل هؤلاء بالحديث التالي:

الحديث عن ابن عباس قال: " كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة وعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرا من إمامة عمر رضي الله عنه، فلما رأى الناس قد تتابعوا فيها قال أجيروهن

عليهم".^{١١١}

وجه الاستدلال:

هؤلاء يقولون على أن الرواية هذه تفيد بوضوح أن الطلاق قبل الدخول لا يقع إلا واحدة ويقع بعد الدخول ثلاثا.

ث. الأدلة من أصحاب القول الرابع: وهو أن الطلاق الثلاث في مجلس واحد لا

يلزم به شيء.

استدل هؤلاء بالحديث التالي:

^{١١١} سنن أبي داود مكتب الطلاق، باب نسخ المراجعة بعد الطلقات الثلاث، الحديث رقم ٢٢٠١ ص ٢٢٨ ق ٢٢٨ في الألفي

١. الحديث عن عائشة رضي الله عنها: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" ^{١١١}

وجه الاستدلال:

هؤلاء يقولون على أن الحديث يدل بوضوح أن الأمر المخالف لسنة رسول الله

يكون باطلا مردودا ومن ذلك الطلاق البدعي. فلا يكون مقبولا وإنما يكون

فاسدا مردودا لأنه غير موافق لما جاء في القرآن والسنة لأن جمع الطلاق الثلاث

بكلمة واحدة لم يذكر في القرآن فهو محدث فلا يكون واقعا. ^{١١٢}

٢. الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك

عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فبهاها عليه رسول الله ولم يرها شيئا. ^{١١٣}

وجه الاستدلال:

هؤلاء يقولون على أن الرواية تدل بوضوح أن الطلاق البدعي

(طلاق الحائض) لا يقع، ومن ذلك أيضا الطلاق الثلاث بكلمة واحدة، لأن

^{١١١} صحيح مسلم، كتاب الأفضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد المحدثات الأمور، الحديث رقم ٤٥٩٠، ص ١٢٢

^{١١٢} نيل الأوطار للإمام الشوكاني، ج ٧، ص ١٢.

^{١١٣} سنن أبي داود، ج ١، باب في طلاق السنة، ص ٢٦٢.

التي صلى الله عليه وسلم لم يعد بهذا الطلاق، وردّها لابن عمر، ولو كان الطلاق واقعا لما ردّها لابن عمر، وهذا دليل عدم وقوعه.

الفصل الرابع: مناقشة الأدلة لكل أقوال.

أ. مناقشة أدلة القول الأول:

١. أن الآية: **الطَّلَاقُ كِتَابٌ** " ليس مرادها حصر الطلاق كله في المرتين حتى يلزم

الجمع بين اثنتين في إحدى التطليقتين كما ذكر، بل المراد به الطلاق الذي يملك

بعده الرجعة كما فسره **ملائم المفسرين**.^{١١٥}

٢. أن الآية: **﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾** " لا علاقة لها

بإباحة الثلاث مجموعة أو مفردة لأن موضوعها بيان حرمة المطلقة في تطليقتها

الثالثة على مطلقها حتى تنكح زوجا غيره.

٣. أن الحديث: **"سئل بن سعد في قصة تلاع بن عويمر العجلاني وزوجته"**، لا حجة

فيه، لأن الزوجة بعد اللعان تحرم على زوجها تحريما مؤبدا، فما زاد الطلاق الثلاث

^{١١٤} قد سبق تخريجه رقم ١٢

^{١١٥} أضواء البيان ج ١ ص ٢٢١-٢٢٢

^{١١٦} قد سبق تخريجه رقم ٨٨

هذا التحريم إلا تأكيدا وقوة، ثم إن هذا الطلاق قد وقع على أجنبية لوقوع الفرقة بينهما باللعان.

٤. أن التطلق الثلاث الوارد في الحديثين السابقين يعني حديث فاطمة بنت قيس وحديث عائشة رضي الله عنهما لم يكن مجموعا، لأن زوجها كان قد طلقها

تطلقين من قبل ثم طلقها آخر الثلاث.

٥. أن الحديث: "ركانة بن عبد يزيد"، حديث مضطرب لا يصح وقد أعله الأئمة كأحمد والبخاري وغيرهم. ثم إن في بعض طرقه: "أنه طلقها ثلاثا في مجلس واحد، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "في مجلس واحد؟" قال: "فإنما تلك واحدة، فأرجعها إن شئت". وهو ضعيف كذلك وإن كان أشل الطرق.^{١١٢}

٦. أن الأثر عن ابن عباس حين سئل عن رجل طلق امرأته مائة، هذا فتواه ورأيه، لكنه قد روي أن الطلاق الثلاث كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقع واحدة. والحجة فيما رواه مرفوعا لا في رأيه وفتواه كما هو مقرر في

الأصول.

^{١١٢} صحيح فقه السنة ج ٣ ص ٢٨٢.

٧. أن الإجماع في عهد عمر رضي الله عنه، لا يعتبر الإجماع في المسألة، فالتزاع فيها قديم، والقول بوقوعها واحدة كان مرفوعا في عهد أبي بكر وصدرنا من خلافة عمر رضي الله عنهما وهو مروى عن علي و ابن مسعود وابن عباس والزبير وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم.

ب. مناقشة أدلة القول الثاني:

١. أن المراد بقوله تعالى: ﴿مَرَّتَانٍ﴾ أي أن الطلاق الرجعي طلقتان وأن ما زاد عليه ليس برجعي، وليس في الآية تعرض لا لجواز وقوع الثلاث مرة واحدة ولا لعدم جوازه.^{١١٨}

٢. ونوقش الحديث عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما من وجوه:

أ. أن جعل الطلاق الثلاث واحدة حكم منسوخ، لأنه يعد أن يخالف عمر والصحابة ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن ابن عباس راوي هذا الأثر ورد عنه القول بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يعد ثلاثا فقد

يكون عنده ما ينسخ هذا.^{١١٩}

^{١١٨} أضواء البيان ج ١ ص ١١٥
^{١١٩} فتح القدير ج ٣ ص ٤٧٠

ب. أنه ليس في هذا الحديث ما يدل فعلا على أن رسول الله صلى الله عليه

سلم هو الذي جعل الطلاق الثلاث واحدة، ولا أنه علم به وأمره.^{١٢٠}

٣. أن الحديث ما ورد عن مخزوم بن بكير عن أبيه، أهل بعثتين الأولى: أنه مرسل

إذ أن محمود بن لبيد لم تثبت له صحة على قول بعض أهل العلم، والثانية: أن

مخزوم بن بكير متكلم في جماعه من أبيه.^{١٢١}

٤. قيل أن حديث عن ابن عباس في قصة ركاة بن عبد يزيد ضعيف فلا تقوم به

حجة، وأن المراد بالطلاق الثلاث في هذا الحديث لفظ "البتة" كما فسرت الرواية

الأخرى التي هي أصح من هذه الرواية، والسبب أن الثلاث كانت تطلق على

لفظ "البتة" فرواه بعض رواة بالمعنى بدلا من اللفظ.^{١٢٢}

٥. أن الأدلة من الأثر معارضة بأثار أخرى وردت عن بعض الصحابة فيها جعل

الطلاق ثلاثا بلفظ واحد ثلاث طلقات.

^{١٢٠} أضواء البيان ج ٦ ص. ١٣٢

^{١٢١} صحيح فقه السنة: ٢٥٩

^{١٢٢} اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية: ص ٩٤

٦. أن الأدلة من القياس فإنه قياس مع الفارق، وذلك أن الإجماع منعقد على أن

الطلقة الواحدة تبين به الزوجة إذا انتهت عدتها ولم يراجعها الزوج وهذه هي بينونة

الصغرى، أما اللعان فإن من اقتصر فيه على شهادة واحدة لم يثبت بها شيء

وكذلك الإقرار بالزنا.

ت. مناقشة أدلة أصحاب القول الثالث.

١. أن الحديث غايته هي التخصص عن بعض أفراد المدلول الرواية وهذا لا يقاوم عموم

أحاديث ابن عباس كما أن قوله "أنت طالق ثلاثا". هذه الزيادة في المبي تفيد الزيادة

في المعنى تفسيرا وتأكيدا والتخصص على بعض أفراد المدلول والذي دلت عليه

الروايات الأخرى عن ابن عباس. لا يوجب الاختصاص بالعنف الذي وقع التخصص

عليه وإنما يفيد التأكيد.

ث. مناقشة أدلة القول الرابع.

١. أن هذا الحديث: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" يشهد للقائلين برد الثلاثة

إلى واحدة وأن عدم احتسابها شيء أصلاً هو الذي يتعارض مع نص الحديث فهو

حجة عليكم لا لكم.

٢. وردّ على هذا الاستدلال بأن حديث ابن عمر رضي الله عنهما: "فردّها عليه رسول

الله صلى الله عليه وسلم ولم يرها شيئاً" يحتمل التأويل لأن الرسول صلى الله عليه

وسلم لم يرها شيئاً مستقيماً. ولكن رد ذلك أن المقيس عليه أمر خلافي طال فيه نزاع

الفقهاء، وما كان كذلك لا يصح أن يكون مقيساً عليه.

الفصل الخامس: سبب الخلاف في هذه المسألة.

بعد الاطلاع على الأدلة لكل أقوال، رأى الباحث أن الاختلاف في هذه المسألة

خاصة بين القول الأول والقول الثاني لأن الأدلة التي لديهما أقوى من الأدلة التي لدى القول

الثالث والقول الرابع. وسبب اختلافهم عند الباحث بعد أن رأى أقوالهم هو اختلافهم في

فهم الأدلة و تفسيرها التي استعملها كل أصحاب الأقوال من القرآن والسنة والآثار والإجماع

والقياس.

مثلا الأدلة التي استعملها أصحاب القول الأول والقول الثاني من القرآن، هي قول

الله تعالى: "الطَّلْنُ مَرَّتَانٍ". هذه الآية فهم منها أصحاب القول الأول بأنها تدل على جواز

مع التطليقتين معا وأنه يقع بهما ، وإذا وقع بالاثنتين وقع بالثلاث إذا جمعت.^{١٢٣}

أما أصحاب القول الثاني يرون أن الآية تدل على أن الطلاق الذي ذكره الله تعالى في هذه

الآية هو الطلاق الرجعي الذي يكون فيه أحق بردها هو مرتان ، يعني مرة بعد مرة.

وأیضا قول الله تعالى: "فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ". ففهم

أصحاب القول الأول أنها تدل على أن من طلق زوجته المرة الثالثة بانتهائه منه. وهذه الآية

عامة لم تفرق بين أن تكون الثلاث مجموعة بكلمة واحدة أو مفردة. إذا بهذا الفهم هؤلاء

يقولون بجزاز الطلاق الثلاث المجموعة في كلمة واحدة أو في مجلس واحد. أما أصحاب القول

الثاني يرون أن هذه الآية تدل على أن الطلاق الذي يملك الزوج ثلاث مطلقات، وأن زوجته

بعد الطلاق الثالثة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره.

أما الحديث الذي اختلف في فهمه بين القولين هو الحديث الذي رواه أحمد عن طاووس عن

ابن عباس: "أن ركائة بن عبد يزيد طلق امرأته البتة، فأخبر النبي صلى الله عليه و سلم

بذلك، وقال: "والله ما أردت إلا واحدة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والله ما

^{١٢٣} اختيارات شيخ الاسلام ابن تيمية ص. ٧٩

أردت إلا واحدة؟ فقال ركانة: "والله ما أردت إلا واحدة، فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فطلقها الثانية في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والثالثة في زمن عثمان رضي الله عنه".^{١٢٤} وفي لفظ آخر: "أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كيف طلقته؟" قال: "طلقته ثلاثاً في مجلس واحد"، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما تلك واحدة، فارجعها إن شئت، فارجعها".^{١٢٥}

هذا الحديث قد فهم منه أصحاب القول الأول أن ركانة أراد الطلاق بالينة أو الثلاث واحدة، فدل على أنه لو أراد بها أكثر أو أقل من ثلاث، لوقع ما أراد.

أما أصحاب القول الثاني رأوا أن الحديث يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الطلاق الثلاث واحدة.

وكذلك الحديث الذي أخرجه مسلم وأبو داود عن طاووس عن ابن عباس قال: "كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر رضي

^{١٢٤} قد سبق تخريجه رقم ٩٣

^{١٢٥} قد سبق تخريجه رقم ١٠٣

الله عنهما، طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: "إن الناس قد استعجلوا في أمر
قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناهم عليهم، فأمضاه عليهم".^{١٦٦}

في هذا الحديث فهم أصحاب القول الأول أن هذا الحديث يدل على أن عمر رضي الله عنه
اجتهد في هذه المسألة وجعل الطلاق الثلاث في مجلس واحد يقع ثلاثاً، حينما رأى أن
الناس تعجلوا وأكثروا من إيقاع الطلاق الثلاث. ولم ينكر أحد من الصحابة على اجتهد
عمر رضي الله عنه.

أما أصحاب القول الثاني رأوا أن الحديث يدل على أن عمر فعل ذلك من باب السياسة
الشرعية التي توجد مع الحاجة والمصلحة،^{١٦٧} وإلا فإن الأمر مستقر عند الصحابة في
ذلك. وهذا من اجتهد عمر رضي الله عنه ولا يستقر تشريعاً لازماً لا يتغير، بل المستقر
اللازم هو التشريع الأصلي لهذه المسألة وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أن
الطلاق الثلاث في مجلس واحد يعتبر الطلقة الواحدة.

^{١٦٦} قد سبق تخريجه رقم ١٠١

الفصل السادس: القول الراجع عند الباحث

بعد البيان وذكر الأدلة لكل أقوال و المناقشة بينهم مع بيان سبب اختلافهم فيها،

رأى الباحث أن القول الثاني هو الذي عنده الأدلة الواضحة واستنباط الأحكام

الجيدة، ويجمع بين الأدلة من القرآن والسنة والإجماع والقياس، وقوة مناقشتهم لأصحاب القول الأول.

أما القول الأول فقد كانت أدلتهم يجمع بين الأدلة من القرآن والسنة والإجماع، ويعارض دائما مع أدلة القول الثاني مع بيان حججهم. وأيضا بعض أدلتهم يأخذونها من الأحاديث الضعيفة.

وأما القول الثالث والرابع فقد يأتي بالأدلة القليلة ولم يكف بأدلتهم عند الباحث.

و يعيل الباحث إلى القول الثاني لقوة أدلتهم و وضوح استنباط أحكامهم في هذه المسألة.

والله أعلم بالصواب

الباب الرابع

الخاتمة

الأول: الخلاصة

بعد بيان القول في هذا البحث تتضح لنا الأمور التالية:

أولاً: أن الطلاق الثلاث في مجلس واحد هو من أنواع الطلاق البدعي المحرم. و صورته مثلاً كأن يقول الرجل امرأته: "أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق"، أو يقول الطلاق ثلاثاً جميعاً بكلمة واحدة في مجلس واحد. وهذه المسألة قد اختلف العلماء فيها قدماً وحديثاً.

ثانياً: أن اختلف العلماء في هذه المسألة على أربعة أقوال كما وجدت في عدة كتب الفقهية. وبعد ذكر أدلتهم الواضحة و المناقشة بين الأدلة لكل أقوال يتضح لي على أن الأقوال في هذه المسألة يدور بين القول على أن هذا الطلاق يقع ثلاثاً والقول على أن هذا الطلاق يقع واحدة رجعية فقط، لأن الأدلة التي لديهما أقوى

من أدلة الأقوال الأخرى في هذا البحث.

ثالثا: و بعد اطلاع على الأقوال لكل الفريقين، يتضح لي على أن سبب اختلافهم فيها هو أنهم اختلفوا في فهم وتفسير الأدلة التي استعملها كل الفريقين، واختلافهم في أخذ الأدلة، خاصة الأدلة من الأحاديث النبوية.

رابعا: لما رأيت أدلة القولين، يتضح لي على أن القول الأقوى هو القول الثاني الذي يقول على أن الطلاق الثلاث في مجلس واحد لا يقع إلا طلقة واحدة رجعية فقط لقوة أدلتهم واستنباط أحكامهم فيها.

وهذا هو الخلاصة مني والله أعلم بالصواب.

الثاني : الاقتراحات

١. يجب لكل مسلم أن يعرف أحكام الطلاق عامة، وأحكام الطلاق الثلاث خاصة.

٢. لا بد أن تعرف أن من أنواع الطلاق البدعي هو الطلاق الثلاث في مجلس واحد.

٣. لا بد علينا أن نتبعد من الطلاق البدعي المحرم.

٤. التحذير للمجتمع في فعل كمثل هذا الطلاق الثلاث المحرم.

تم هذا البحث والحمد لله وحده، وصلى الله على رسولنا محمد وعلى آله وأصحابه

وأزواجه، و ذريته أجمعين وسلم تسليما كثيرا.





فهرس آيات القرآن الكريم

الآية	رقم الآية \ اسم سورة	صفحة
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾	١١١ \ المجادلة	٤
﴿مَا نَفَقَهُ كَبِيرًا مِمَّا تَقُولُ﴾	٩١ \ هود	٤
﴿وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾	١٤٤ \ الإسراء	٤
﴿أَنْطَلِقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾	٢٢٩ \ البقرة	١٣، ١٣٦
﴿أَنْطَلِقُ مَرَّتَانٍ﴾	٢٢٩ \ البقرة	٤١، ٤٨
﴿مَرَّتَانٍ﴾	٢٢٩ \ البقرة	٥٠، ٥٣
﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾	٢٢٩ \ البقرة	٢١
﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقْتُمُوهُنَّ لِجَالِسِينَ وَأَخْصُوا الْعِدَّةَ﴾	١ \ الطلاق	١٣، ٢٩
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَعَتُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾	١٤٩ \ الأحزاب	١٤

١٨ ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرِئُصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ فَإِن فَاءُوا
 فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ وَإِن عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ
 سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾

١٩ ﴿فَإِن فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ وَإِن عَزَمُوا الطَّلَاقَ
 فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾

١٩ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾

١٩ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾﴾

٢١ ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعِيدٍ ۚ وَكَانَ اللَّهُ وَسِعًا
 حَكِيمًا ﴿١٦٣﴾﴾

٤٨، ٤٣٧ ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدِ حَيْثُ تَكَرَّرَ زَوْجًا
 ﴿٢٣٠﴾﴾

٥٤٤ ﴿غَيْرُهُ﴾



فهرس الأحاديث و الآثار

صفحة	الحديث \ الآثار
١٤	"أن النبي صلى الله عليه و سلم طلق حفصة ثم راجعه"
١٤	"كان نحي امرأة أحبها وكان أبي يكرهها فأمرني أبي أن أطلقها، فأبيت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "يا عبد الله ابن عمرا! طلق امرأتك"
١٤ - ١٥	"أنه طلق امرأته وهي حائض، فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فتغيظ فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم قال: "ليراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر، ثم يمض فتطهر، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها قبل أن يمسه، فطلق العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء"
١٧ - ١٩	"أبغض الحلال إلى الله الطلاق"
١٧	"لا ضرر ولا ضرار"
٢٢	"لا طلاق إلا فيما تملك، ولا عتق إلا فيما تملك، ولا بيع إلا فيما تملك، ولا وفاء نذر إلا فيما تملك."
٢٣	"لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك"
٢٣	"رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن الميت حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكثر"

- ٢٤ "عن المجنون حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يعقل"
- ٢٥ "ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة"
- ٢٧ "قال سهل: "فتلاعن و أنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما فرغ، قال عويمر: "كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم". قال ابن شهاب: "فكانت تلك ستة التلاعنين"
- ٣٨ " أن زوجها أبا حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثا، ثم اتطلق إلى اليمن، فانطلق خالد بن الوليد في نفر، فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة أم المؤمنين، فقالوا: "إن أبا حفص طلق امرأته ثلاثا، فهل لها من نفقة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس لها نفقة و عليها العدة"
- ٣٨ "أن رجلا طلق امرأته، فتزوجت، فطلقت، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: "لا، حتى ينوق عسلتها كما ذاق الأول"
- ٣٩ ٥٥-٥٤ "أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتة، فأحير النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقال: "والله ما أردت إلا واحدة، فقال رسول الله: "والله ما أردت إلا واحدة؟" فقال ركانة: "والله ما أردت إلا واحدة، فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فطلقها الثانية في زمن عمر بن الخطاب، والثالثة في زمن عثمان رضي الله عنهما"
- ٣٩ "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "يا معاذ، من طلق للبدعة واحدة أو اثنتين أو ثلاثا الزمناه بدعته"

- ٣٣ "أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا، فقام مغضبا فقال: "أ يلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟"
- ٥٥، ٤٢ "كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و أبي بكر وستين من خلافة عمر رضي الله عنهما، طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: "إن الناس قد استحلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم" فأمضاه عليهم"
- ٤٣ "أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا، فقام غضبان ثم قال: "أ يلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟! حتى قام رجل وقال: "يا رسول الله، ألا أقتله؟"
- ٥٥، ٤٤ "أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقته؟ قال: "طلقته ثلاثا في مجلس واحد، فقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما تلك واحدة فارجعها إن شئت فراجعها".
- ٤٤ "إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا في مجلس واحد فإنه يرد إلى واحدة".
- ٤٤ "إذا قال: "أنت طالق ثلاثا بقم واحد فهي واحدة".
- ٤٦ "كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة وعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصيرا من إمارة عمر رضي الله عنه فلما رأى الناس قد تابعوا فيها قال أجزوهن عليهم".
- ٤٧ "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد"

٤٧ "أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه
وسلم فردها عليه رسول الله ولم يرها شيئا."



فهرس الأعلام

صفحة	اسم العلماء
١٢	ابن حجر
١٩٠ ١٥٠ ١٣	ابن قدامة
١٤	أبو داود
١٤	الترمذي
١٤	البخاري
٢٣	ابن ماجه
١٥	التوي
٢٠٠ ١٧٠ ١٦	صالح الفوزان
٢٤٠ ١٩	محمد صالح العثيمين
٢٤٠ ٢٨٠ ٢٠٠ ٤٧	ابن تيمية
٢٤٠ ٢٣	الشوكاني
٢٧	مصطفى العدوي
٢٣	الأوزاعي
٢٣	الليث ابن سعد
٢٣	ابن أبي ليلى
٢٣	أبو حنيفة



صفحة	اسم العلماء
٣٣	مالك
٣٣	الشافعي
٣٣	أحمد بن حنبل
٣٣	محمد الشنقيطي
٤٤٠ ٣٤	عكرمة
٥٥٠ ٥٤٠ ٥٠٠ ٤٢٠ ٣٤	طاووس
٣٤	ابن القيم
٣٤	عبد الرحمن بن ناصر السعدي
٣٤	أحمد شاکر
٣٤	عبد العزيز ابن باز
٣٥	الحسن البصري
٣٥	الحجاج بن أرطاة
٣٥	الباقر
٣٥	الصادق



فهرس المراجع والمصادر

القرآن الكريم

الشنقيطي، الشيخ العلامة محمد الأمين. **أضواء البيان**. دار علم الفوائد للنشر والتوزيع، دون سنة.

البخاري، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. **صحيح البخاري**. تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار. الطبعة السادسة. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ١٤٣٠-٢٠٠٩.

النيسابوري، الإمام مسلم بن الحجاج. **صحيح مسلم**. الطبعة السادسة. دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ٢٠١١م.

الشوكاني، الإمام، **فتح القدير**، ج ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧م.
الأزدي، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني. **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر. دون سنة.

الألباني، محمد ناصر الدين. **صحيح سنن أبي داود**، الطبعة الأولى. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. الرياض، المملكة العربية السعودية. ١٤١٩ - ١٩٩٨.

_____، **صحيح سنن الترمذي**. الطبعة الأولى. مكتبة المعارف للنشر

والتوزيع. الرياض. المملكة العربية السعودية. ١٤٢٠ - ٢٠٠٠م

القزويني، الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه. سنن ابن ماجه، تحقيق: عادل مرشد ومحمد كامل قره بللي و عبد الله اللطيف حرز الله. مؤسسة الرسالة. دون سنة.

مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الخامسة "منقحة". مكتبة الشروق الدولية. جمهورية مصر العربية. ١٤٣٢ - ٢٠١١.

الإمام العلامة ابن منظور، لسان العرب، طبعة جديدة مصححة وملونة اعتد بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الطبعة الثالثة دار احياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي. بيروت لبنان. ٤١٩ - ١٩٩٩.

موفق الدين، أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي. المغني، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلوي. الطبعة الثانية. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والأعلان. القاهرة مصر. ١٤١٢ - ١٩٩٢.

العثيمين، محمد بن صالح. شرح الممتع علمي زاد المستقنع، الطبعة الأولى. دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية. ١٤٢٨ هـ.

الثنوي، الإمام أبو زكريا عبيد الله بن شرف. المجموع شرح المذهب للشرازي. تحقيق و تعليق: محمد نجيب المطيعي. مكتبة الإرشاد. جدة، المملكة العربية السعودية. دون سنة.

الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي. الفقه الإسلام و أدلته، الطبعة الرابعة، دار الفكر دمشق. ١٤٢٢ - ٢٠٠٢.

الفوزان، الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله. **الملخص الفقهي**، الطبعة الأولى
هـ. دار العاصمة. الرياض. المملكة العربية السعودية ١٤٢٣ هـ .

نخبة من العلماء، **كتاب الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة**، الطبعة الأولى.
الدار العالمية للنشر و التوزيع، مصر. ١٤٢٢-٢٠١١

سالم، أبو مالك كمال بن السيد، **صحيح فقه السنة**، الطبعة الثانية عشر. المكتبة
التوفيقية. القاهرة، مصر. دون سنة.

الشوكاني، الإمام العلامة محمد بن علي بن محمد، **نيل الأوطار**، دراسة وتحقيق:
الشيخ علي محمد معوض و الشيخ عادل عبد الموجود. الطبعة الأولى . دار الكتاب العربي .
بيروت لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م

مصطفى العدوي، **جامع أحكام النساء**، الطبعة الأولى. دار السنة . المملكة العربية
السعودية. ١٤١٣-١٩٩٢.

العسقلاني، الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر. **فتح الباري بشرح**
صحيح البخاري، تحقيق: برار بن حيان. الطبعة الأولى، دار ابن حيان، القاهرة. ١٤١٦ -
١٩٩٦.

الخراني، الشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية. **مجموع الفتاوى**، الطبعة الثانية.
دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع. المنصورة. مصر ١٤٢٢هـ - ٢٠١١م.

البسام، عبد الله بن عبد الرحمن. **توضيح الأحكام من بلوغ المرام**، الطبعة الخامسة، مكتبة الأسري، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

الضنعاني، محمد بن إسماعيل. **سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دون سنة.

الغمام، الدكتور زيد بن سعد بن مبارك. **اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية**، الطبعة الأولى، دار كتور إشيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٩م.

مصطفى بن العدوي. **أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية**، الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، جمهورية مصر الإسلامية، ١٤١٤هـ - ١٩٨٨م.

الحرالي، العلامة الفقيه الحجة أبي حامد محمد بن محمد بن محمد، **الوجيز في فقه الإمام الشافعي**، تحقيق: علي معوض و عادل عبد الموجود. الطبعة الأولى. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والتوزيع بيروت، لبنان. ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

موفق الدين، أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي المقدسي. **عمدة الفقه**، المكتبة العصرية، بيروت لبنان ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

العثيمين، محمد بن صالح. **شرح ثلاثة الأصول**، ط.٢. دار الثريا للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

الخارثي، جمال بن فريخان. الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة، دار
المنهاج. القاهرة. مصر ١٤٢٤ هـ.

ابن دقيق العيد، الإمام. شرح الأربعين النووية، الطبعة الخامسة، دار السلام ١٤٣٢ هـ
-١٢٠٢ م.

الشيخ أبو عبد الله بن سعيد بن رسلان، حول حياة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه
الله تعالى، الطبعة الثانية، مكتبة المنار، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
الموقع على الإنترنت:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

www.alsunna.org

www.saa'id.net

www.ahlahdeeth.com

www.aloloom.net

www.alquran.ma

www.alrad.net

www.eslam.de

library.islamweb.net

www.alashraf-leb.org

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	صفحة الموضوع
ب	صفحة موافقة المشرفين
ت	صفحة التصحيح
ج	التصريح بأصالة الرسالة
ح	الكلمة التمهيدية
ر	مستخلص البحث
ز	مستخلص البحث باللغة الإندونيسية
١	الباب الأول : مقامة
١	الفصل الأول : خلفية البحث
٢	الفصل الثاني : مشكلات البحث
٣	الفصل الثالث : توضيح معاني الموضوع
٥	الفصل الرابع : أهداف البحث
٦	الفصل الخامس : فوائد البحث
٧	الفصل السادس : مناهج البحث
٨	الفصل السابع : مراجعة مراجع أساسية
٩	الفصل الثامن : محتويات البحث
١٢	الباب الثاني : الطلاق وحقيقته في الفقه الإسلامي
١٢	الفصل الاول : تعريف الطلاق ومشروعيته وحكمه وحكمته
١٢	١. تعريف الطلاق
١٣	٢. مشروعية الطلاق
١٦	٣. حكم الطلاق

٢٠	٤ . حكمة الطلاق.....
٢٢	الفصل الثاني : شرط صحة الطلاق
٢٢	١ . من يصح طلاقه.....
٢٤	٢ . صيغة الطلاق.....
٢٧	الفصل الثالث : الطلاق السني والطلاق المدعي.....
٣١	الباب الثالث : الطلاق الثلاث في مجلس واحد في الفقه الاسلامي.....
٣١	الفصل الأول : مفهوم الطلاق الثلاث في مجلس واحد.....
٣٢	الفصل الثاني : وجود اختلاف العلماء في مسألة الطلاق الثلاث في مجلس واحد.....
٣٦	الفصل الثالث : الأدلة من كل أقوال في هذه المسألة.....
٣٦	أ . الأدلة من أصحاب القول الأول.....
٤١	ب . الأدلة من أصحاب القول الثاني.....
٤٥	ت . الأدلة من أصحاب القول الثالث.....
٤٦	ث . الأدلة من أصحاب القول الرابع.....
٤٨	الفصل الرابع : مناقشة الأدلة لكل أقوال.....
٤٨	١ . مناقشة أدلة القول الأول.....
٥١	٢ . مناقشة أدلة القول الثاني.....
٥٢	٣ . مناقشة أدلة القول الثالث.....
٥٢	٤ . مناقشة أدلة القول الرابع.....
٥٣	الفصل السادس : سبب الخلاف في هذه المسألة.....
٥٧	الفصل السابع : القول الراجح عند الباحث.....
٥٨	الباب الرابع : الخاتمة.....
٥٨	الأول : الخلاصة.....
٥٩	الثاني : الإقتراحات.....
٦١	فهرس آيات القرآن.....

٦٣ فهرس الأحاديث والآثار
٦٧ فهرس الأعلام
٦٩ فهرس المراجع والمصادر
٧٤ فهرس الموضوعات
٧٧ ترجمة الباحث

تم الفهرس والحمد لله رب العالمين



ترجمة الباحث

عبد الخالق بن نوردين بن باجو، ولد في ماجيني سولاويسي الغربية يوم الأربعاء ٣ أكتوبر ١٩٨٤، من الأب اسمه نوردين باجو والأم اسمها عمرانة أجو.



بدأ الدراسة في المدرسة الابتدائية الحكومية رقم ٢٤ في ماجيني سنة ١٩٩١ م، وتخرج منها سنة ١٩٩٢ م.

وفي ذلك السنة قد تمت قراءته القرآن الكريم على أبيه.

بعد ذلك، واصل دراسته في المدرسة المتوسطة الحكومية رقم ٣ سنة ١٩٩٧ م، وتخرج منها سنة ٢٠٠٠ م. وواصل الباحث دراسته في المدرسة الثانوية الحكومية رقم ١ سنة ٢٠٠٠ م، وتخرج منها سنة ٢٠٠٣ م.

وفي السنة ٢٠٠٧ م، تعلم الباحث اللغة العربية والدراسات الإسلامية في معهد البر جامعة المحمدية بمكسر ونال على درجة الدبلوما في ذلك المعهد سنة ٢٠١٠ م.

ثم كان يرسل إلى بابوا داعياً إلى الله تعالى لمدة سنة واحدة ورجع منها أغسطس سنة ٢٠١١ م.

وبعد ذلك، واصل دراسته في جامعة المحمدية بمكسر في قسم الأحوال الشخصية. و تخرج

منها ونال على درجة البكالوريوس سنة ٢٠١٥ م.